



النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني 'فتح'

العدد الرابع والعشرون السنة التاسعة والعشرون ديسمبر (النصف الثاني) ١٩٩٣

رأينا

بسم الله الرحمن الرحيم

العبور الى عام الانجاز الوطني الفلسطيني

ويجسدون معنى العطاء الوطني والقومي والتضحية الشجاعة لكل شهدائنا الابرار. وما كان هذا الاعتراف من قبل العدو الصهيوني بوجود الشعب الفلسطيني ليتحقق بدون تلك الانتفاضة الجبارة التي تجسدت فيها روح الثورة الشعبية المسلحة بكل معانيها، وفي مقدمتها سلاح الارادة والتصميم والاستعداد الدائم للتضحية والايمان المطلق بحتمية النصر..

وما كان لشعبنا ان يمزق مقولات الصهاينة بان (الشعب الفلسطيني ليس له وجود). وان (فلسطين ارض بلا شعب لشعب بلا ارض) دون ان يواجه عدونا ذلك الاصرار والعناد والتحدي في عيون الرجال الرجال، من الاسرى والمعتقلين والجرحى الذين حولوا ترسانة العدو العسكرية الى ركام يقف عاجزا امام عيون اطفال الحجارة، المتطلعين الى الامل بالحرية والاستقلال، والى مواعدهم وقبضاتهم المشدودة على حجارة فلسطين المقدسة.

ان اعتراف الحكومة الاسرائيلية بالشعب الفلسطيني، وتوقيعها على اتفاق اعلان المبادئ.. والذي ينص، فيما يحتويه من نصوص مجحفة فرضها ميزان القوى، على

البقية ص 22

■ يدق هذا العدد من نشرة فتح باب الذكرى التاسعة والعشرين لانطلاقة ثورتنا الفلسطينية المسلحة.. لانطلاقة حركتنا فتح.. لميلاد قوات العاصفة، التي كانت رأس الرمح المتوهج بالكفاح المسلح في عتمة ظلام ينكر وجود فلسطين وشعب فلسطين. وكانت حركتنا منذ ولادتها قبل سبعة وثلاثين عاما تشكل ضرورة تاريخية وحتمية لانبعاث الشخصية الفلسطينية المستقلة، وما نحن في هذا العام، نشاهد اكثر من اي عام مضى كيف تحقق اعتراف العالم بأمسه بوجود الشعب الفلسطيني.. حيث أقر عدونا الصهيوني بهذا الوجود، بعد ان استعصت عليه تصفيته.. وبعد ان استطاع مثلال دم الشهداء الابرار من ان يحفر بنور ونار على ثرى فلسطين اسمها الخالد، بدءا من شهيد العاصفة الاول احمد موسى، وصولا الى اخر شهيد من شهداء صقور فتح، صقور السلطة الوطنية، الحافظين العهد والمتمسكين بالبندقية التي تعطي لغصن الزيتون معنى الكرامة والاستقلال.. مروراً بالرموز من اعمدة صرح الثورة الخالدة، عبد الفتاح حمود، وابو علي اياد، وابو صبري، وابو يوسف النجار، وكمال ناصر، وكمال عدوان، وماجد ابو شرار، وابو الوليد، وابو جهاد، وابو اياد، وابو الهول، وغسان كنفاني وكمال جنبلاط وغيرهم ممن يرمزون

رابين والقراءة المروغة لاتفاق

المبادئ، غزة أريحا أولاً

هذا القراءة تكون منطقية لو لم يجعل من رهان السلام جوهر برنامجه الانتخابي ١٩٩٢. والفشل والنجاح فيه سيظل هو المعيار.

* على مستوى التحليل في المؤسسة العسكرية.. لا بد من الاستدكار ان بدايات ضرورة التخلي عن قطاع غزة جاءت عبر رسالة وجهها قادة الجيش ومنذ الثمانينات، يطالبون بها القادة السياسيين ضرورة التخلي عن قطاع غزة. والى جانب ذلك، نذكر رابين بكل تلك النتائج النفسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية التي تركتها الانتفاضة داخل كل بيت وتجمع، اما على المستوى الدولي فلقد اصاب انتفاضة الكيان الصهيوني بكثير من الشوخ.. فماذا يعتقد رابين وماذا يتوقع ان يكون عليه الوضع اذا افشل عملية السلام؟؟ وهل يستطيع ان يتوقع وتأثر الثورة والانتفاضة، بل هل يستطيع ان يلجم العنف كما يتوهم، والذي سيكون بالضرورة أعمق وأكثر تنوعاً وخبرة عن كل ما مضى. وايضا ما الذي سيفعله رابين وهو قد صنع بيده وحدة أرقى بين فعاليات الانتفاضة، وايضا يكون قد فتح الدرب واسعا امام فعاليات العمل من الخارج؟؟، اننا نذكره بان ذلك الكابوس الذي يقلقه وتمنى من أجله، ان يفيق من نومته ويرى البحر قد ابتلع غزة.. نقول ان هذا الكابوس سيكون نزهة أو مجرد نزهة مقارنة بالاتي في حال الفشل الذي يسعى له رابين.

* على المستوى الدولي.. وهل يدق رابين في المعاني الدولية التي تريد الوصول بالاتفاق الى النجاح، هل قرأ جيداً معنى استقبال ياسر عرفات ببذلة الخضراء وكوفيته "ياها" في البيت الأبيض وبحضوره هو شخصياً، ونحن هنا لا نقلل أبداً من معنى العلاقات الامريكية الاسرائيلية، ولكننا نقارب الحدث بقراءة لمعنى الصورة التي التقطت في ١٩٩٣/٩/١٣ في حديقة البيت الأبيض، وهل قرأ جيداً معنى استقبالات ياسر عرفات كرئيس دولة في كل من باريس ومديريد وبون ولكسمبورغ وغيرها، ونقول؟؟ ان في الصورة اتجاهها دولياً جارفاً نحو حلول للمشكلات المزممة، وان هذه الحلول في ظل "التحولات الدولية الراهنة" تميل نوعاً الى ازالة بعض الاحجاف الذي قام في العصر الدولي السابق.. والى جانب ذلك نذكر رابين في هذا المجال لحقيقتين

الاولى - أن واحدة من أهم عوامل نشأة "اسرائيل" الدولية قد خفت على الأقل، ان لم نقل زالت، وهي المتعلقة بدور "اسرائيل" في مرحلة الحرب الباردة وايضا دور جزيرة الديمقراطية!! ونذكر ايضا بان تكلفة "اسرائيل" التي كانت تدفع عن طيب خاطر في الماضي أصبحت الآن وتحت ضغط ضرورات الحالة الاقتصادية الدولية عموماً وامريكياً على وجه الخصوص، في مجال

■ واخيراً عادت عجلة التفاوض وعملية المفاوضة برمتها، الى جوهر المداخل الحقيقية للقلاع الى السلام أو نقيضه في حالة عدم الوصول الى النتائج الحقيقية والمعبرة عن الجوهر المطلوب، نقول عادت بعد ما يزيد عن ثلاثة أشهر من المفاوضة ومنذ توقيع اتفاق اعلان المبادئ في ١٩٩٣/٩/١٣.. ونحن لا نخفي أن هناك اعتقاداً ساد، وربما هو ذات الاعتقاد الذي ملأ ذهن اسحق رابين، وهو اعتقاد ان غموض النصوص الواردة في الاتفاق قد يمرر الفهم الرابيني للسيادة على السكان لا على الارض، وهو الفهم المقارب لحزب الليكود، وتوهم رابين ان ذلك قد يمرر بسرعة تنفيذ الاتفاق على الارض وبذلك الشروط والوقائع المحققة. ومن الطريف ان اصحاب هذا الاعتقاد وفي مقدمتهم اسحق رابين، يغفلون ان الاتفاق نفسه ينص على الانسحاب، وان الظروف الدولية التي ولد في ظلها الاتفاق. أضفت شرعية اضافية على حالة السيادة الفلسطينية والتي تكرست تماماً بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كحالة تمثيلية للشعب الفلسطيني، وبما يعني ان هذه الشرعية السيادة ستطبق على الارض مباشرة، وبكل تفاصيلها الكبيرة والصغيرة، ولعل رابين نفسه قد أسهم بصنع هذه العودة، في ذلك اللقاء التاريخي في البيت الأبيض، وفي المظاهر السيادية التي تتوالى مع زيارة الاخ ابو عمار للدول الأوروبية، ومن هنا ان رابين هو المعنى الآن باعادة قراءة الاتفاق على ضوء هذه المعطيات السيادية لانه لا يمكن التطبيق بدونها، وايضا ان التحلل من الاتفاق سيزيد من مأزق رابين وسيضاعف من المكاسب العملية والسيادية للطرف الفلسطيني، ونورد هنا بعض الامثلة على المكاسب والخسائر. عند كلا الطرفين في حال فشل الاتفاق.

* على مستوى حزب العمل..

فان نتائج فشل الاتفاق، ستراكم الخلاف الى حدود قصوى ما بين عسكري وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، بما سيخلف نتائج مدمرة على مستوى وحدة وجود الحزب في الانتخابات القادمة، علماً ان برنامج الحزب الذي منحه الجماهير نسب النجاح المطلوبة، قام على التزامه بالوصول الى السلام، مما يجعل الاستنتاج واضحاً جداً، عندما يتخلى الحزب عن ذلك الخيار، وهنا نقول لرابين ان القراءة المنطقية لنتائج الانتخابات البلدية، كان يجب ان ترى العلة في تعثر عملية السلام، التي أثرت تأثيراً مباشراً في نتائج عملية الاقتراع، فهل وهو الامر الذي عليه ان يدرسه جيداً، وهو يجنح الى قراءة اخرى تميل الى عرقلة عملية السلام ومسك العصا من الوسط، لعله بذلك يكون قادراً على المزايدة على المعسكرات المختلفة ويضمن نجاحاً في انتخابات ١٩٩٦، وربما

أليس هذا هو الاتفاق ونصوصه؟. مرة أخرى نقول لرابين ان المفاوضات الفلسطينية في هذا المسألة ملتزم حرفياً بمعنى النص ومفهومه، ولن تنفع المروغة في هذا المجال طالما ان غزة أريحا أولاً، اي ان هناك ثانياً وثالثاً، وما المروغة في اولا الا محاولة لحرف الاتفاق عن هدفه وضمن قراءته الجديدة بعد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية.

من هنا يمكن للمراقب ان يرى جوهر الصراع التفاوضي والذي يزداد حدة يوماً بعد يوم، ويدرك كثيراً من الابعاد اللازمة لتكوين صورة صحيحة وعميقة للخصمين، وخصوصاً الطرف الفلسطيني الذي اعاد لعملية التفاوض في الفترة الاخيرة عمقها وبعدها اللازمين. فالاصرار على تطبيقات السيادة من خلال المعايير بشكل رئيسي. وضرورة حل مشكلات كمساحة اريحا ذات العلاقة بموضوع القدس، ومشكلة المعتقلين واطلاق سراحهم جميعاً، اضافة لموضوع المستوطنات. بمثابة اعادة ليوصله باتجاهها الجديد، واقترب منطقي ومسؤول من القراءة الحقيقية للاتفاق في ظل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية.

ومن هنا يمكن ان تضاعف مسائل اخرى اثارها بعض الحوار في الاسابيع الماضية الاغفال اصحابها عن المعاني الابعاد للتشكيلات التي صدرت في ذلك الوقت على تلك الشاكلة، في مجال الاقتصاد.. وهو الأمر الذي سيكون عند اصدار قرار تشكيل السلطة الوطنية. فكلاً الأمرين لا بد ان ينظر اليهما ضمن منظار القراءة الفلسطينية لاتفاق اعلان المبادئ. وليس ضمن السقف الذي يقرأ النصر. بجمودية ميزان القوى، او ليس بالامكان أيدع مما كان.

عندما قال كسينجر في مقالته بعد توقيع الاتفاق، انه يرى فيه الدولة الفلسطينية، وكان موقعه، يقرأ الأمور "على الاقل" بمنظار غير ذاك الذي يحاول رابين ان يقرأ به الاتفاق. وما على قوانا جميعاً الا ان تعمق قراءتها الفلسطينية للاتفاق، وأن ترى ان حسن الاداء والتمسك بالهدف "هدف الدولة المستقلة وعاصمتها القدس"، وبالفعل والعمل وابرار الطاقات والكفاءات، سيمكنها من تفويت كل مراوغات الاسرائيليين. وقبل ذلك عليها ان تقر ميزان القوى على ضوء الوقائع في الاراضي المحتلة، وعلى ضوء معطى الوضع الدولي في سيورته الراهنة، دون هواجس كثيرة من حول أوهام يعتقدها حقائق.. وايضا.. نحن مطالبون بتهيئة كل المعلومة وتفاصيلها للاخوة الفلسطينيين، عن الارض والمستعمرة (ما هي مساحتها وعلى اي تقوم، هل هي ارض اميرية ام مملوكة او مستولى عليها؟) علينا ان تكون جاهزين بالمعرفة والارقام وان نأتي بها من مصادرها، ففي كل ذلك تحضير للتفاصيل المطلوبة.. وفوق ذلك فالانتفاضة يجب ان تظل قوية في كل مكان لا تجلو عنه قوات الاحتلال، ومرة اخرى كل مكان لا تجلو عنه قوات وعلى امتداد اراضي الدولة الفلسطينية القادمة في الضفة والقطاع. "وان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم".

صدق الله العظيم

العبء. ان العالم يسير نحو القطب المتعددة وفي حالة السيولة الدولية تظهر الرؤى العميقة والبعيدة كما تظهر الرؤى المشدودة الى قوانين الماضي، وهي رؤى لن تستطيع على الاقل ان تجيب على أسئلة المستقبل فضلاً عن اجابته، ان رابين والذي دفعته الوقائع الداخلية والخارجية دفعا الى موقع المحاور على "اعلان المبادئ" مطالب باعادة ان يقرأ وقائع تلك قراءة اخرى على ضوء المعطيات السابقة، علم يدرك أن وجود قواته في الارض المحتلة وحده ميزان قوى، وهو الأمر الذي يستند اليه في تكتيكاته المنفذة على طاولة المفاوضات. ان ميزان القوى الحقيقي هو الماضي والحاضر والمستقبل، هو قوة الوضع الاقتصادي والاجتماعي وانعكاس ذلك انسجاماً أو تضاداً مع الحالة الدولية. وهو الأمر الذي يقفز عنه لا بالنسبة لميزانه فقط، بل يحاول ان يجعل الفلسطينيين يقرعون الميزان كما يرى؟ وهي المغالطة الكبرى واللامنطقية والتي تفسر كثيراً من هذه الاختناقات المحيطة بعملية التفاوض. فهل يدرك رابين ان لنا قراءة اخرى وتصوراً آخر هو الاقرب بميزان القوى الحقيقي وهي المدخل الحقيقي للوصول الى تنفيذ منطقي لاتفاق اعلان المبادئ.

والى النقيض من قراءة رابين لاتفاق اعلان المبادئ وميزان القوى، تجيء القراءة الفلسطينية للاتفاق، والتي تعاملت معه في المعنى والنص، ضمن وقائع محددة وطنياً واقليمياً ودولياً، ولعب موقع القضية الفلسطينية وسيظل يلعب "دوراً" في هذا القراءة والتي تضاف الى تفاصيل الاتفاق.. واهمها..

- ان قراءة الاتفاق بعد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وازافة اسم الشعب الفلسطيني والمنظمة مكان كل كلمة تحدث عن "الفلسطينيين" هي تغيير جوهري.

- ان السيادة كانت موجودة بالاعترافات الدولية وهي تعززت بعد الاتفاق، فكيف. يمكن ان يكون الاتفاق قائماً ورابين يحاول خطف السيادة عن طرف اعترف بوجوده وسيادته شكلاً ومضموناً. فاي سيادة تقبل بأن يراقبها جيش الغير أو الخصم على حدودها ومعابرها، انها مفارقة تقترب من الطرفة، طروحات رابين حول ذلك، أم انه يحاول انتصاف السيادة التي اعترف بها.

- وفي مجرى التفاوض هناك أمور تدعو "للغثيان" كما مر التشدد في مساحة أريحا، فيما نصوص الاتفاق تقول ان الانسحابات ستتوالى من مناطق الضفة الاخرى بعد ثلاثة أو اربعة اشهر من توقيع الاتفاق؟ فكيف تجعل من مساحة المدينة قضية وان ستترك باقي الارض؟ والجديد في هذا الامر، انه عاد وطرح امكانية ان مضاعفة مساحة أريحا ولكن الى الشرق والشمال (باتجاهي نابلس والبحر الميت)، دون الغرب. وهنا الأمر واضح، انه لا يريد لمساحة أريحا ان تصل الى حدها الطبيعي غرباً عند حدود الخان الأحمر الملاصقة للقدس، لان وصولها وهي "اولاً" بحسب تعبير غزة أريحا للقدس، يجعل من ثانياً دخلاً مباشراً في موضوع القدس، وهو الأمر الذي يثير حفيظة رابين، ولكن ومرة اخرى

مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين الدورة التاسعة والعشرون

■ عقد في مقر الجامعة العربية بالقاهرة الدورة التاسعة والعشرون لمجلس لشؤون التربية لأبناء فلسطين في الفترة ما بين ١٢ - ١٦/١٢/١٩٩٣ وحضرتها وفود كل من دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية ووفد الأمانة العامة للجامعة العربية ممثلاً بإدارة فلسطين كما شارك في الدورة وفد يمثل منظمة المؤتمر الإسلامي وآخر يمثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو).

وكعادته لم يشارك وفد الجمهورية اللبنانية في هذه الدورة، كما في الدورة السابقة ويعتقد أنه مصر على مواقف المعلنة بعدم مناقشة أي موضوع يتعلق باللاجئين الفلسطينيين في إطار عربي، مادام موضوع اللاجئين يتم مناقشته في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف.

لم يخرج المجلس في دورته التاسعة والعشرين عن النمط السائد في اجتماعاته السابقة فجدول أعماله يستعرض أوضاع العملية التربوية لأبناء فلسطين في داخل فلسطين المحتلة وفي الدول العربية المضيفة ويناقش التطورات التي طرأت على هذه العملية خلال الستة أشهر السابقة الفاصلة بين الدورتين كما يضع بعض التصورات للأشهر الست القادمة.

لقد اطلع المجلس على التقرير المقدم إليه من الامانة العامة (الادارة العامة لشؤون فلسطين) حول متابعة تنفيذ التوصيات التي اتخذها في الدورة السابقة (٢٨) وخاصة حول سبل تنفيذ قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (٥٢٧٥) الذي تضمن اعتبار المجلس دعم العملية التربوية لأبناء فلسطين مسؤولية قومية والمطلوب توفير مبلغ (٢٠) مليون دولار بالسرعة الممكنة لانقاذ العملية التربوية لأبناء فلسطين في الاراضي المحتلة.

وقد عيّنت الادارة العامة لشؤون فلسطين هذه التوصية على مندوبيات الدول العربية بالذاكرة رقم ٣/٤٣٤٢ تاريخ ١٠/١٢/١٩٩٣، ولقد أكد المجلس من جديد وفي دورته (الـ ٢٩) على ضرورة المتابعة ومناشدة الأمين العام للجامعة مواصلة مساعيه الحميدة لدى الجهات المختصة في الدول العربية لتوفير المبلغ المذكور.

ومن البنود الثابتة على جدول الأعمال ويناقش في كل دورة وضع الطلبة الفلسطينيين في بعض الدول العربية، وبالرغم من صدور العديد من التوصيات العربية من المجالس المتخصصة والتي توصي بمعاملة أبناء فلسطين معاملة أبناء الدول العربية المقيمين فيها، فإن هذه التوصيات لا تتحقق بشكل كامل، وخاضعة للقرار السياسي في كل دولة. ويلاحظ عدم التفرقة في المعاملة في كل من سوريا والأردن ويعامل الطلبة الفلسطينيون معاملة السوريين والأردنيين في كلا البلدين أما في مصر فهناك قوانين ناظمة للتعامل سهلت بعض الأعباء وأن

كان، وكما أشار - التقرير المصري - العدد الكبير من الطلاب الفلسطينيين مطالبون بسداد الرسوم في مختلف المراحل الدراسية وقسم كبير منهم لم يمنح شهادة تخرجه لعدم سداد الرسوم المطلوبة.

ولقد أوصى المجلس بضرورة مواصلة الجهد للتغلب على العقبات التي تواجه الطلبة الفلسطينيين وباستمرار تقديم الخدمات التعليمية لهم..

ويبحث المجلس كذلك موضوع التدريب المهني والتقني للطلاب الفلسطينيين وأوصى بضرورة توسيع القدرة الاستيعابية لمراكز التدريب التابعة لوكالة (الأنروا) في مناطق عملياتها الخمس (غزة - الضفة الغربية - الأردن - سوريا - لبنان) ودعا للاهتمام بالتخصصات الفنية وخاصة الحاسوب والالكترونيات في هذه المراكز. ودعا كذلك الى الاستمرار في تطوير التدريب المهني والتقني بما يخدم احتياجات سوق العمل..

ولم ينع المجلس أعماله الا وكان قد اقر النتائج النهائية التي توصل اليها الاجتماع المشترك الثالث بين المجلس والمسؤولين عن الشؤون التربوية في الأنروا والذي عقد بالقاهرة ٨ - ١٢/٩/١٩٩٣ وأوصى الاجتماع باستمرار التعاون والتنسيق القائم بين الجانبين لتحسين ورفع مستوى الخدمات التعليمية في كافة مناطق عمليات الوكالة ولتذليل الصعوبات التي تقف في سبيل تطوير هذه الخدمات واتفق على مواصلة عقد الاجتماع سنوياً.. واذا كان من ملاحظة نبديها على تقرير (الأنروا) فهي وضعها برامجهما حتى نهاية العام الدراسي ١٩٩٧ المفترض فيه انتهاء المرحلة الانتقالية للحكومة الذاتية الفلسطينية وبداية المرحلة النهائية. كما ان الهيكلية الادارية لمكاتب التعليم والمسميات قد اصابها التغيير وصار المدراء المعنيين يطلق عليهم اسم رئيس برنامج التعليم في المنطقة المعنية. وهي مشاريع ضمن (برنامج تنفيذ السلام) التي أعدته (الأنروا) للمرحلة القادمة. وقد اشار أحدث تقرير للمفوض العام للأنروا بأن تقديرات تكاليف برنامج التعليم في العاميين ١٩٩٥/٩٤ ما لا يقل عن (٣٠٦) مليون دولار. ولذا فالأنروا بحاجة ماسة للدعم المادي من قبل الدول المانحة وخاصة العربية.

ولا شك في أنه مع تطور الأحداث، وبدايات تسليم السلطة الوطنية لمهامها في الارض المحتلة، سيكون برنامج عمل الدورة ٣٠ / القادمة للمجلس مختلفاً لبروز احتياجات ومهمات جديدة ■

استمروا في الهجوم

(٧)

■ على كل جبهات الكفاح، استمروا في الهجوم.. "استمروا في الهجوم" ليس امرا مؤقتا، وانما هو من الأوامر الدائمة التي تعيش مع الذات الفتحوية المتميزة، فتجعل تلك الذات دائمة الاستعداد متواصلة الهجوم على المحتل "الاسرائيلي" وقطعان المستوطنين الى أن يتحقق الاستقلال لشعبنا الفلسطيني وبناء دولته المستقلة فوق ترابه الفلسطيني.

"استمروا في الهجوم" ليس امرا بالقتال المسلح فقط، وانما هو اشتباك دائم مع العدو الصهيوني في ساحة الصراع ذات العناصر المتنوعة وذات الابعاد المتعددة، بحيث توظف نتائج هذا الاشتباك الدائم في بناء صرح الاستقلال واحقاق الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف لشعبنا الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف..

"استمروا في الهجوم" وها هي الذكرى التاسعة والعشرون لانطلاقة الثورة الفلسطينية تحل علينا حاملة عبق الروائح العطرة لدماء شهدائنا الذين قضوا في سبيل تحرير فلسطين، كما تحمل معها، وبالتراكمات النضالية

التي صنعتها السواعد الثورية لجماهير شعبنا الفلسطيني تباشير القادم على أرض الوطن. وانه وان كانت جماهير الشعب الفلسطيني بكل قواه وفئاته وعناصره وفي كل أماكن تواجده على خارطة العالم قد ساهمت بصناعة ملاحم البطولة في عصر الثورة الفلسطينية المعاصرة، فان "فتح" لها شهادة الولادة والمنطلق واطلاق الرصاصة في الفاتح من يناير عام ١٩٦٥، ويحق للذات الفتحوية الهجومية دائما أن تفخر بأعداد الشهداء الذين قدمتهم من قيادات وكوادر، كما تفخر بالأبطال الرابضين خلف قضبان سجون ومعتقلات العدو الذين سجلوا التواجد "الفتحاوي" بزخمه وانتشاره.. انه تفخار بالتضحيات وبالعطاء اللامحدود.

"استمروا في الهجوم" وها هي الانتفاضة الشعبية المباركة تعبر نحو عامها السابع حاملة معها بدايات الانتصار الكبير مواصلة تحدي الظلم والعدوان، صابرة على عملها ومصابرة في المجاهدة "لا تخدعها اليافطات ولا تحرفها عن طريقها حفلات "الزار" وراقصات "المعبد"، مؤمنة بأن النصر صبر ساعة وأنه لات مع تباشير الأمل وزغاريد أمهات الشهداء، وآلام الشكالي والأيتام، ونزيف

دماء الجرحى، وآهات وعذابات المعتقلين والأسرى...

لقد استطاعت الانتفاضة المباركة، بما تتمتع به من "هجومية" مستمرة وما تميزت به من اقدام وتضحية وعبر ست سنوات، مرت ذكرى انطلاقتها في ١٢/٩، ان تعيد لقضية فلسطين حيويتها وتفرض وجودها السياسي على القمم العربية والدولية وتدخل في عمق الجسد الصهيوني صانعة التغيير الكبير في مساره وفي أهدافه. ان الأحداث الكبرى في تاريخ الأمم، هي تلك الاحداث التي ينتج عنها منعرجات حضارية تؤثر في مسلكية الدول القائمة وتلقي بظلالها على تصرفات تلك الدول والتي تعكس بالتالي مسلكيات شعوبها تجاه مستقبلها.

وقد أمسكت الانتفاضة المباركة بزمام الامور فطوعت الكثير من أحداث المنطقة لصالحها، بل لنقل أنها صنعت بعض الأحداث وشاركت في معظمها مما جعلها حقيقة على الأرض لم يستطع العدو تجاهلها، ولم تستطع لغات العالم الا ان تتقبلها وتعامل معها بصيغتها العربية ويمدلولها العربي، فدخلت كلمة الانتفاضة في قواميس اللغات المتعامل بها عالميا.

لعبت الانتفاضة المباركة دور الرافعة لتراكمات النضال الفلسطيني، فبدأ الحديث في مجلس الامن الدولي عن الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة وضرورة انسحاب العدو الاسرائيلي عنها طبقا لقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، ثم جاء قرار فك الارتباط الاداري والقانوني للأردن عن الضفة الغربية، مما مهد الأجواء الى اعلان استقلال دولة فلسطين في دورة المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد بالجزائر عام ١٩٨٨.

وكان للقرارات الفلسطينية المعلنة في دورة ١٩٨٨، تحديدا لسمات مرحلة جديدة في ادارة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وبالتالي دخول الصراع العربي - الصهيوني أساليب عمل سياسي ودبلوماسي وعسكري جديد يتفق مع تلك المرحلة..

الا ان تسارع الأحداث والمتغيرات أثناء وبعد أزمة الخليج ودخول القوات العراقية الى الكويت وما تبع ذلك من تفكك للموقف العربي الواحد وفرض لرؤية الدول الكبرى وخاصة الرؤية الامريكية، ومحاولة شطب منظمة التحرير الفلسطينية وتشديد الحصار السياسي

والاقتصادي على الشعب الفلسطيني بشكل عام وعلى المنظمة بشكل خاص، والقيام بحملة ظالمة أبعدته عن أماكن العمل وأثرت على دخله العام وشتته في أرجاء المعمورة وطاردته في أماكن اقامته الباقية له. وفرض الشروط الجائرة والمجحفة بحق هذا الشعب كي يقبل على مائدة مفاوضات السلام في مدريد اكتوبر ١٩٩١، كل ذلك ألقى بأعباء جديدة على الانتفاضة المباركة في داخل فلسطين المحتلة وعلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي استطاعت بانراكها لطبيعة المتغيرات العالمية والمحلية، وباستخدام الحكمة من ناحية وتصعيد النضال من ناحية اخرى وتوظيف وسائل الصبر والمصابرة أن تفرض وجود منظمة التحرير الفلسطينية على ساحة فلسطين وتتنزع اعتراف العدو بها كممثل للشعب الفلسطيني في مسيرة مفاوضات السلام وان توقع على اتفاق اعلان المبادئ بواشنطن في ١٣/٩/١٩٩٣ على طريق وضع اتفاقيات للحكم الذاتي المؤقت لفلسطين وصولا للدولة الفلسطينية المستقلة المعلنة عام ١٩٨٨.

كانت الانتفاضة عام ١٩٨٨، للتخلص من الاحتلال، والانقاذ الوطني من الاستعمار وتطهير الأرض من المستوطنين..

واليوم تستقبل الانتفاضة عامها السابع كما تدخل الثورة الفلسطينية عامها الثلاثين وهي تستعد بذات النفسية الهجومية لبدء بناء البنية التحتية لدولة فلسطين، مسخرة طاقات الشعب الفلسطيني وكفاءاته الوطنية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية لحماية انجازات الشعب الفلسطيني المرحلية واضعة اسسا راسخة لبناء الدولة العصرية الحضارية.

ان الهجوم المستمر، على العدوان من جهة، وعلى مخلفات هذا العدوان الصهيوني من جهة اخرى، كان له بعده في اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الاخيرة. واجتماعات لجنتنا المركزية (فتح) فأتخذت القرارات المناسبة الملائمة للتحرك السياسي التنفيذي لاتفاق اعلان المبادئ والذي كان سيبدأ تطبيقه في ١٢/٣١/١٩٩٣.

ومن الملاحظ، أن بعض القوى المؤثرة محليا ودوليا، لم يرق لها الهجوم الفلسطيني المستمر، وهي التي كانت

تراهن على انتهاء الثورة والانتفاضة والمنظمة، وراهنه كذلك على استعادة دورها، غير المأسوف عليه، في حياة الشعب الفلسطيني فحركات بعضها من أدواتها المستهلكة لإعادة طرح مقولات عفا عنها الزمن، والمطالبة بإعادة الأوضاع والأرض الفلسطينية تحت الوصاية مرة أخرى..

اننا ومن موقع إيماننا بقدراتنا، وبقدرة شعبنا على العطاء، سنستمر في انتزاع مقومات استقلالنا الفلسطيني من أرض وسلطة وطنية ومعايير وأمن وشرطة ونقد وبنوك ومؤسسات اقتصادية وسياسية وغيرها..

في ذات الوقت نرقب فيه تصرفات عدونا ومحاولاته المستمرة لوضع العراقيل في وجه قيام دولتنا المستقلة، فاننا نرقب كذلك محاولات أولئك الذين يؤيدونه في مساعيهم ويقومون بالأفعال السياسية والاجرائية التي تصب في خدمة أهدافه.

ان استحقاقات العقد الأخير من القرن العشرين، وما حملته هذا العقد من تغييرات سياسية، فرضت علينا القبول ببدايات تسوية تقوم في وطننا الفلسطيني فتحقق دولة فلسطينية مستقلة على جزء من الوطن ولجزء من الشعب، مستمرين برؤية استراتيجية هادفة الى تحقيق الدولة الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني، لم تكن أهدافنا سرا من الاسرار، ولم تكن استراتيجيتنا ظلمنا من الطلاس، فهي معلنة في أدبياتنا وفي قرارات مجالسنا الثورية والوطنية منذ عام ١٩٦٥.

كنا نتراجع احيانا وفق تكتيك المراحل التي كنا نمر بها، وكنا نقدم خطوات، طويلة وبعيدة عن مواقعنا وواقعنا في مراحل أخرى لنخدم بتلك الخطوات استراتيجية البعيدة المدى، مقدمين درء المخاطر وتقليل الخسائر فوق اعتبارات كثيرة..

اثناء حركتنا السياسية الدائمة، كنا نجابه بمحاولات التطويق والسيطرة التي تقوم بها جهات متعددة لاستيعاب الموقف الفلسطيني كما كان هناك جهات تبذل الجهد داعمة للموقف الفلسطيني ولرؤيته التاريخية والواقعية للوصول لحل للقضية الفلسطينية، وكنا دوما نتحرك بفاعلية نحو أهدافنا بقرار وطني مستقل دفعنا من دمائنا ومن زهرات شبابنا ثمنا فادحا له لا يمكننا التخلي عنه، ونحن على ابواب الدولة الفلسطينية المستقلة.

ان علاقات التكافؤ والتعاون ضمن المرحلة، هي التي تحكم مسيرتنا الهجومية وهي الاطار الذي نتحرك فيه وندعو الآخرين الى تفهم الواقع والتعامل معه..

ان النظرة الشمولية للصراع وعدم قصره على الارض الفلسطينية ومحاصرة العدو في المجالات العالمية ما زالت تحكم عملنا السياسي وتحركنا الدبلوماسي، فاستطاع نضالنا معززا بنضال الاشقاء والأصدقاء ان يهزم "اسرائيل" في اللجنة السياسية الخاصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ويفرض عليها قرارات أممية جديدة (بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٩) تتعلق باحترام حقوق الانسان وادانة تدمير مساكن الفلسطينيين ودعوة اسرائيل للكف عن ترحيلهم واعادتهم لوطنهم. وكان القرار الثاني مطالبا بعودة السكان اللاجئين والنازحين الى وطنهم الفلسطيني وتبعية قرار ثالث يطالب بتأمين الحماية للاجئين الفلسطينيين والافراج عن المسجونين. وكان للقدس قرار مميزا في هذه المرحلة، اذا أكد من جديد على عدم شرعية فرض "اسرائيل" قوانينها وولايتها وادارتها على مدينة القدس الشريف واعتبار قرار "اسرائيل" غير قانوني ولاغيا وباطلا..

ان هذه القرارات، لتؤكد على عدم استكانة النضال الفلسطيني لما حققه في اتفاق اعلان المبادئ وأنه مستمر في نضاله حتى استكمال زوال الاحتلال وزوال كل نتائج ذلك الاحتلال.

ان الذات الهجومية، لتؤكد مرة أخرى، وهي تسير بخطاها الاولى على ارض الوطن، دعوتها لكل الكفاءات والقدرات الوطنية الفلسطينية توحيد جهودها وزيادة فاعليتها وتعزيز الايجابيات واستكشاف الطاقات ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، ضمانا لتحقيق حسن الأداء.. واستمرار في الهجوم... حتى بناء الدولة الديمقراطية الفلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني.

في ذكرى انطلاقة الثورة.. والعالم يحتفل ونحتفل معه بأعياد ميلاد السيد المسيح عليه السلام، نؤكد استمرار الهجوم حتى تتم تحرير الأرض المباركة وطن الفلسطيني النبي عيسى عليه السلام ومسرى النبي محمد صلى الله وسلم... مهذا الرسالات السماوية وأرض الحضارة "وأن تنصروا الله ينصركم" ■

المعسكرات المركزية | توجهات استراتيجية

١٢

دورة الشهداء القادة

الأخ / ابو اياد

الأخ / ابو الهول

الأخ / ابو محمد

طرابلس- الجماهيرية الليبية ١٩٩١/٨/٢١

العمري، تات من بندقية شامير يكشف عن دوره في حرب الخليج فيقطف بذلك لحظة فرح ليغطي بها على الانهيار المعنوي الذي اصاب مستوطنيه الذين ينتظرون الكيماوي المزدوج وبأستشهاد الاخوة ابو اياد وابو الهول نجحوا في اسقاط قلعة من قلاعنا الفلسطينية والعربية.

ولكننا في الثورة الفلسطينية بكل فصائلها التي خاضت ولا زالت مسيرة الكفاح المسلح وفجرت الانتفاضة المباركة لشعبنا العملاق اختارت التحدي الكبير وهو قدرتها على التواصل..

والعنوان الكبير لهذا التواصل هو زراعة القادة العمالقة في ذهن وضمير الاجيال القادمة.. ومن هنا اعطى الاخ الرئيس تعليماته بانبعث دورة اشبال مركزية تضم في شبل وزهرة، وتحمل اسم القادة الثلاثة.

ولكن الدورة المركزية التي نريدها تحتاج الى تذاكر سفر بالطائرات وتصاريح للأشبال والمسؤولين من الدول التي يتواجدون فيها.. وفي ظل الانقسام العربي وانعكاساته السلبية على الساحة الفلسطينية اصبح صعبا على الاشبال الفلسطينيين المشاركة في هذه الدورة رغم شوقهم لذلك وحتى يعبروا عن حبيهم لأبي اياد وأبي الهول وكل الشهداء، الا انهم لن يتمكنوا من الحضور وخصوصا أولئك الاشبال المتواجدون في دول الخليج حيث لن يعود اي منهم الى أسرته اذا شارك في هذه الدورة.. حتى لو وفرنا لهم طائرة خاصة من احدى الدول الصديقة او الشقيقة وهي اسهل من توفير تذاكر السفر!!

■ لقد تفاعلت ازمة الخليج وافرزت نتائج سلبية عديدة ابرز مظاهرها انها حفرت اخدود عميق في وحدة الموقف القومي العربي وافقدته الحد الأدنى من قدرته على تضميد جراحه وأول المتأثرين بهذه الانعكاسات كانت الثورة الفلسطينية بشكل خاص والشعب الفلسطيني بشكل عام.. والثورة الفلسطينية التي غرست الحقل بالقيم والمبادئ ودفعت من اجلها الدم الزكي الذي تفجر ينابيع ففاض شلالا منذ فجر الانطلاقة في ١٩٦٥. تلك اللحظة التي اصابت فيها رصاصات الغدر والخيانة الجسد الفلسطيني لتسقط منه جبروت ابو اياد والصمت المخيف لأبي الهول وبينهما الغدائي ابو محمد العمري.. واهدافهم من ذلك واضحة وبارزة كضوء الشمس. فهم من جهة. يعاقبون القيادة الفلسطينية على وقفة العز القومي لموقفهم الرافض دخول التحالف ضد العراق الشقيق وارباكها وتعطيل اي دور لها من المحتمل ان تؤديه على الساحة العربية والدولية، واغراقها في هاجس الحفاظ على ذاتها ونقل الفوضى لصفوفها، هذا من جهة.. والى جانب تلك الاسباب كان مخطوطو الحرب النفسية في حرب الخليج يبحثون عن عمل كبير يشدون الانظار اليه بعيدا، ويخفون من خلاله ويموهون عن استعداداتهم الاخيرة لما قبل انطلاق السرب الاول لقصف بغداد.. ومن سيكون بحجم هذه المهمة الكبرى غير أولئك القادة الذين دخلوا الى كل بيت بل الى كل ضمير في امتنا العربية.. فكانت رصاصات الغدر التي افقدتنا القائد الشهيد ابو اياد، وابو الهول وابو محمد

وتجاوزا لعدد من المعوقات جاءت اشارة من الاخ/خطاب (عزت ابو الرب) سفير فلسطين في الجماهيرية والاخ العميد خالد سلطان قائد قوات القدس في الجماهيرية.. بأنهم وفروا الامكانيات التي تسمح بعقد الدورة لألفي شبل وزهرة.. ولأول مرة ستعقد دورة مركزية بعيدا عن معسكر الاشبال في عدن نتيجة للانعكاسات السلبية لأزمة الخليج ولصعوبة الوضع المالي لدينا.. والذي كنا نعلمه منذ اللحظة الاولى لتلك الأزمة حيث شكلت لجنة برئاسة الاخ الشهيد /ابو اياد لوضع ترتيبات الترشيح وضبط النفقات وصياغة سياسة مالية بعد توقف الضخ المالي الينا من دول الخليج وتجميد ارصدتنا ومصادرة بعضها لدى العديد من الدول الشقيقة.. واسقطت اللجنة الكثير من اشكال الصرف التي ارتأت انها غير ضرورية.. ودشت اللجنة رحلة التقشف التي لازالت الى يومنا هذا، حيث مضى عليها ثلاثة واربعون شهرا. لكن اهمية تلك اللجنة انها كانت اول اشارة واضحة لما سيفرض علينا من سياسات ظالمة وتبعها اغتيال ابو اياد وابو الهول وابو محمد العمري.. ولحقها ايشع انواع الظلم بتشريد شعبنا في الكويت.. وبدأنا رحلة التكيف الذاتي والبحث عن بدائل لا تكلف كثيرا وفي نفس الوقت تحقق الهدف.

دورة القادة الثلاثة

ولتحقيق الهدف بمركزية الدورة. وهذا الهدف لا يتحقق الا بمشاركة الاشبال والزهرات الوافدين للمعسكر من اكثر من ثلاثة دول على الاقل.. فقد اكتفى بان يشارك كل من اشبال فلسطين في الجزائر، والجماهيرية وتونس.. والاردن.. وفي يوم ١٩٩١/٨/٢، عقدت اللجنة العليا للاشراف، والتي يشارك فيها الاخوة، ١- سعادة السفير الاخ الشهيد خطاب (عزت ابو الرب) والاخ /العميد خالد سلطان قائد القوات الفلسطينية، والاخ /ابو عماد نائب السفير، والاخ الاستاذ جميل من الاقليم، والاخ عبد السلام (ابو ماجد) من مؤسسة الاشبال، والاخ /مازن عز الدين من التوجيه السياسي، الاخ العميد /ابو رمزي والاخ المقدم محمود صيدم.. تم فيه القراءة الاخيرة لجميع الترتيبات الخاصة بالافتتاح والبرنامج السياسي والعسكري للدورة.. واتفق في هذا اللقاء توسيع لجنة الاشراف بلجنة اخرى تشمل الاطوار الاوسع وتضم الاخوة الكادر الاساسي من المدربين

اسبابها الى انعدام الخبرة الحركية والتعصب لدى بعض الكوادر لما هو خاص على حساب ما هو عام، حيث واجهنا صعوبة في بث اناشيد العاصفة لحساب نشيد خاص بقوات الـ ١٧.. وشعارات عامة تحولت الى شعارات خاصة او العكس.. الا انه وبالمحبة الفتحوية وشيء من المرونة والصبر تم وبالتعاون بين القيادة العليا والمحلية ساعد على تخطي ذلك واستبدال كل شيء باسم الدورة.

وامام انعدام قدرة المعسكرات على الاستيعاب فقد اكتفي بمشاركة ٧٠٠ سبعمائة زهرة وشبل من العدد المقرر وهو الف شبل... وجرم تنظيمنا في الجماهيرية من المشاركة باعداد اكبر وشاركوا باعداد رمزية لم تكن مرضية لهم.

وسرعان ما تحول واقع المعسكرات الثلاثة التي تتكون منها دورة الشهداء القادة الثلاثة الى مباراة ثورية حيث جرى سباق في تنفيذ البرنامج والمحاضرات. والرميات وبرنامج النشاطات وقد لعبت نشرة الاشبال المركزية التي كانت تصدر كل يوم دورا فاعلا في تغطية فعاليات المعسكرات ونشر الاخبار اولا بأول وتجري مقابلات مع الاشبال والزهرات والمشرفين وتعكس حالات التفوق والتميز وقد شكل لنشرة الاشبال اسرة تحرير برئاسة الاخ/ابو النمر "روحي رباح" من بعثة التوجيه السياسي ومفوض الساحة ومعه الاخ ابو محمود من البحرية وابو المجد والاخ اسعد ناصر والاخ احمد الملا والمخرج بلقاسم القروي "ابو ذر" والفنان محمود غنايمه، حيث كانوا يجمعون المادة يوميا مستغلين تنقلات سيارة اللجنة العليا المشرفة على زيارة المعسكرات. ويعودوا في اليوم التالي لتصويرها اما في معسكر الشهيد حليم، او في معسكر القدس وبعد ان تعذر استمرار التصوير بسبب انعدام وجود السيولة لشراء الورق او الحبر الخاص بماكنة التصوير تم الاستعانة بالسفارة.. ولم يكن هذا الواقع سهلا حيث كان مشروع اقامة صدار هذه النشرة المتواضعة يتطلب مفاوضات مع الادارة المالية فرع طرابلس حيث شازكت في حل بعض الاشكاليات بتفهم خاص من الاخ ابو طارق (احمد تميز) وكذلك الحال مع مسؤولي معسكر القدس. لكن الاصرار والعناد وتشجيع اللجنة العليا للاشراف ادام هذه النشرة التي تميز كادها بتحمل المسؤولية.. الى حدود

نكران الذات واخص بالذكر الاخ ابو محمود من البحرية الفلسطينية الذي كان يتولى مسؤولية الادارة في معسكره الى جانب النشرة فقد كان يوصل ليله بنهاره، اما الاخ احمد الملا الذي كان يعد مادة المسابقات ويشارك في التحرير فقد كان يصحو في السادسة صباحا ليواصل برنامج الاذاعة المفتوحة في معسكر الشهيد منذر ابو غزالة..

وفي اطار الاشراف على وفود الاشبال القادمة من الاقاليم فقد ابدت الاخخت هيام اسكندراني "ام طارق" نشاطا وتغانيا ملحوظا، واضيفت الى اللجنة العليا للاشراف وشاركت في حفل التخرج على رأس الطابور العام الى جانب المقدم محمود صيدم الذي بذل جهدا كبيرا مع الاخ العميد خالد سلطان والاخ عبد السلام "ابو ماجد" في ترتيب البرنامج العام وضبط توقيتاته في المعسكرات الثلاثة. اما الاخ ابو ماجد فقد كان وجوده في هذه الدورة لاعطاء اشارة الانبعاث وتواصل مؤسسة الاشبال التي لم تعد قائمة بفعل انتشارنا في المنافي بعد مغادرة قواتنا للقواعد في لبنان وسوريا ونظرا لانعدام القرار المركزي لمؤسسة الاشبال فاصبحت المشاركة سنوية من قبل اخوة ومشرفين على المعسكرات في المنفى دون ان يكون لهم هيكلية المؤسسة ووجود الاخ ابو ماجد (عبد السلام) اعطى اشارة لامكانية اعادة هيكلية المؤسسة من جديد.. وقد بذل ابو ماجد من الجهد واحرق من اعصابه الكثير لتغليب ما هو ضروري لانجاح الدورة على غيره ومرر ما هو عام متجاوزا ما هو خاص وكان له الدور الاساسي في اخراج المشهد الاخير من التخرج بما يليق باسم الدورة والجهد العظيم الذي بذل فيها. اما في اطار تنفيذ برنامج النشاطات فقد تم تنفيذ زيارات لمدينة طرابلس وزيارة متحفها وكذلك زيارة عدد من المصانع في اكثر من منطقة وسط حفاوة عربية ليلية كبيرة.. وقد تبادلت الزهرات والاشبال من فلسطين الزيارات مع اشبال وزهرات الجماهيرية في معسكراتهم التي يغلب عليها اللون الاخضر من الملابس الى الخيام الى الطرقات فالاشجار.

والى جانب الابداع اليومي والجهد والعرق الذي بذله المدربون والمشرفون في المعسكرات كانت لجنة الاشراف تواكب العمل وتقف على تنفيذ كل شيء الاول

كلام في ذكرى الانطلاقة

لنصنع الوطن الذي يليق بالتجربة

■ في تلك المرحلة كان كل الموقف يتحدد في لون أو طبيعة اللون الأول ودرجته للصورة والجدارية المطلوبة، وفي ذهن افكار صاحبه لا تتوقف عند شكل محدد لملامح الصورة الكلية، ولا حتى اللون التي يمكن ان تستخدم فيما بعد، حتى ولو كان الامر لا يخرج عن الالوان الاساسية وتدرجاتها الفرعية، المهم اللون الاول، وفيه ملامح كل الالوان التالية، وفيه ملامح الجدارية الكلية...

اللون يحدد الفكرة، والفكرة تختار اللون وتحدد المكان... ونبت الاخضر، وزخرفة الكوفية بشرى للمرحلة اللون...

ويتداخل الاحمر... يحدد ملامح الرجال والهوية، وفي الصباح... أو بالتحديد في تلك العتمة "الليل" التي تسبق انبلاج الصباح، عرف الرجل كيف يحملون اللون في الروح، وكيف يدخلون به مسام الجسد، في لحظة الأطباق على هدف للغزاة... وفي ذلك التناوب المسهود بين فكرة اللون وممارسة العملية "العقل" بدأت الأذن في مشارق الارض ومغاريها تسمع وتحاول رسم خرائطها وجدارياتها وحتى رسوماتها لفتح... والعجيب، ان الكل كان غير قادر على رسم صورة منفصلة لكل من الفكرة والفدائيين، أو للروح المتقاربة مع دقائق النبض... كان كل شيء يتداخل، اللون والفدائي، والفكرة، ويشهد التقارب الى حدود الحنين، حين يحاول البعض ان يرسم تلك الصورة، بجماعية حوار في بيت ما من بيوت الوطنيين على امتداد الارض العربية الخالدة... كان الكل مشدوها باللون ويسهم باضافة حول الشكل الاجمل والابعد لحظة الاكتمال، وكانوا يعضون الطرف عمن يترك جلسة الحوار ليسهم بيده وروحه في ابداع اللون الاول المطلوب.

وكلمنا يتعمق اللون الاول، يصبح النشيد أعمق وأوسع وأكثر جمالا وحضورا... كانت فتح في البال، صارت فتح في البال عندما انبتت الالوان حضورها في الكرامة وفوق شفتي الشرعية... صار، لون فتح، يتداخل مع معطى الشرعية وخطة المشوار الى الضفة الاخرى، حيث الزعتر والحكايا والتهيئة لحضور زمن جديد، مادته لون النشيد والجدارية "الصورة والحلم".

الوطن، الاستقلال، الحرية، ولكل كلمة اضاءاتها ودفق حضورها الساطع، ونسائم المعنى، وانتباهات اللغة... الوطن هو ان تنتمي للحرية والمشوار... ان تتقن

المرحلة، كل الذين اوجعهم هذا الاحتلال، ونزف في ارواحهم فيوح دمامله القاسية.

لحظة الآتي، هي المشوار والبدائيات، هي الالوان التي وحدت، وهي الجرح الذي عبا كل الارواح، ونفخ في البوق ليتجمع كل المحاربين، ولحظة الآن لا تخلف وعدها، ان ظلت تستلهم العطاء وحالة الرجال، لا اولئك الذين لا هم لهم الا ذواتهم، وانساطهم وانتفاخ جيوبهم وأوداجهم لحظة الطرب، فهؤلاء يعتبرون الوطن حقلا... ومسرحا... ومصدر نهش... هؤلاء يأتون على كل شاكلة، ولكن في الجوهر لا هم لهم الا الذات، ولو أوجعوا روح

الوطن، وقديسية المشوار... انهم ورغم اصباغ "البلياتشو" معروفون... فهم يغرقون في اللحظة، ويشدون رأس الحقيقة ليخفقوها بدل ان يظهروها... انهم الحظر الاول على المرحلة القادمة، وواجب الاحتراس اكثر من ضروري، حتى لا يفسدوا الوان الصورة التي نريد اكتمالها.

الخطوة الى الحرية، لا تكون من معبر يفتشنا على جنبه حندي الاحتلال! ولا... تعززه المستعمرة... الحرية مدى... نحتاجها نحن، ونحن لا نغالط ارواحنا ونقول الحرية ضرورة... ولكن ندرك ان الخصم أيضا يحتاج الى السلام مثل احتياجنا في هذه المرحلة حيث العالم في مرحلة المراجعة الكبرى... "واذا كان التساوي او شبه التساوي قائما في هذه المسألة "المعطى" فيعني أننا نملك أشياءنا في ميزان القوى، لا كما يحاول ان يروج البعض ولغايات أخرى في هذه المسألة... ودليلي على ما أقول، ان روح فتح، وروح اندفاعات الشهداء، لا تزال قوية وحارة... وفي موازاة موضوعية، لا ينظر هؤلاء الى تفجر اللحظة في الأراضي المحتلة، ليست هذه صورة مصغرة عن الزلال القادم، في حال عدم اتساع لحظة التوافق القائمة الى مرحلة وطن؟ والا تقول كم نحن حاضرون في الميزان الفعلي لميزان القوى؟ ولتدقق، مرة أخرى، اذمننا في سيرة هذه الحضور ان تدهور باص المرحلة؟؟

فلنرفع صوت نشيدنا... ولتظل الصورة تشبه علما يرفرف حرية على اسوار القدس... انه مدى الطريق... وانه لغة المعادلة، التي في قلبها اتصال الطريق، وانسياب الالوان نحو نهائية صورة، وربما فعل شيء أجمل وأكثر رونقا...

وتقول الحكاية... ان أهل المسيرة... يدركون التفاصيل والوعورة ويعرفون الوجد، ولكنهم أكثر ايمانا بالحرية الكبرى، وأكثر حضورا في صناعة واستبداع التواصل بين الالوان وصولا الى الوطن المستقل. الاستقلال هو النشيد.

وهو الظل والصورة معا... علينا ان نهى المجيء للجميع، ليسهموا في النشيد، ولتصبح أو بتعبير أكثر دقة، صورة الوطن القديم أكثر قربا مما حاولنا ان نتخيله لوحد من الاشكال والاعمق والاجمل للصورة "الجدرية" (٣)

أي لون يضاف الآن الى اللوحة... انه السؤال الفكرة

والتفكير، اي لون لا يتنافر مع الالوان السابقة؟ وهل بالامكان ان يكون متنافرا؟ أم ان المنطق يتطلبه منسجما ومتوافقا. وتستمر الاسئلة التي لا تحد حول المرحلة الجديدة؟

هل نترك الصورة القديمة بما لها وعليها، ونبتدع أخرى؟ ولكن كيف يمكن للعقل ان يتجاوز التجربة ونجاحاتها؟ ليني صورة جديدة من المؤكد ان نجاحها وفشلها مرهون بالشعب وانطباعات الجمهور؟ واسئلة كثيرة على هذا السؤال تستدعيها لحظة الحدث والمرحلة، أي صورة نريد؟ انه جدارية؟ ونقول... ان هذه الاسئلة تحمل في داخلها أيضا مشروعية قلق على نجاح نريده، في مرحلة تحتاج هي الاخرى للتيقظ والانتباه الشديدين. ولكن... يقول البعض ما الذي اختلف حتى تختلف الصورة؟

ويقول البعض... ليس الامر كله مجرد لون جديد يضاف، لا لوحة جديدة ترسم؟ ويضيف ثالث... ولكن ادوات الرسم التي استخدمت؟ لا يمكنها ان تعيد رسم اللون الجديد؟ ولا حتى يمكنها ان تدع به؟ ويضيف آخر؟ لما لا نترك لعقلنا الجمعي، ان يحاور في هذه المسألة - المشكلة، وان يقرأ الماضي ويدقق بالحاضر، ويمعن باحتياجات المستقبل، ويقلب الامر على كل وجوهه، فلعل قراءة مثل هذه، تحدد ملامح أكثر دقة للصورة، وربما تصل الى تحديد الادوات الأكثر دقة في رسم ما نود ان يكون الاجمل؟ فتح ١٩٩٤...

كان الاسم دخولا في حالة الوطن، وكان الشعار حالة معاشية يومية بين الفكرة والممارسة... وكان المضمون خوض الصراع بمجموع الشعب صفوفًا صفوفًا، وكان الهدف فلسطين...

كانت فتح، انتماء لكل الوطنيين، يأتون من كل الموقع، وينبعون من كل التيارات والمواقف، وفيها يعززون الوجود بالانتماء، ويحشدون الانتماء بالاندفاع وخلق الحقائق في ميدان الصراع...

خلق الحقائق في ميدان الصراع... انها فكرة لا تزال، تتمتع بحضور الحالة المركبة التي نواجه، وتملك اجاباتها على ذهنية الخصم الذي يواجهنا، وربما وحتى يتفق على شكل المرحلة... علينا... في كل المواقع، ان نؤمن بفكرة "خلق الحقائق في ميدان الصراع"...

فيصبح الصراع على المعبر... صراعا على السيادة، ويصير للمطار معنى فوق معناه... ونظل القدس مكانها الذي يبدأ من فهمنا، ان لمساحة اريحا في "شعار غزة اريحا أولا" امتداد حتى الخان الاحمر، ليكون بعد ذلك حديثا عن امتداد للقدس، يبدأ من الخان الاحمر غربا ولا يتجاوز بوسة الى الشرق...

لكل شيء معناه... ولكل موقف حسابه...

ويا أيها الفتحيون... عام جديد يذكرنا بشعارنا الخالد "عيدنا يوم عودتنا فلتتحد الافكار والممارسة، لنصنع الوطن الذي يليق بالتجربة العظيمة الخالدة" ■

الافريقي أدت الى قطع الطريق على مناورات الرئيس دكليرك، الذي حاول عبثا انتزاع حق "الفيتو" للبيض في حكومة الغالبية السوداء التي من المرجح ان يشكلها مانديلا بعد انتخابات نيسان / ابريل القادم. واذا كان مانديلا يحرص على اشاعة الثقة في وسط الاقلية البيضاء بعدم لجوء حكومته الى سياسة تصفية الحسابات القديمة معها، واحترام حقوقها أسوة بحقوق بقية افراد المجتمع فانه أكد للرئيس دكليرك "يمكن ان نرسي دعائم قاعدة حكم عادل لا يغمط أي كان حقه، هذا من دون اعطاء البيض حق الفيتو.. الذي لا ولن يجد قبولا من الغالبية السوداء..

وتجلت حكمة المؤتمر الوطني الافريقي أيضا حين أجرى الزعيم مانديلا محادثات مطولة مع رئيس حركة الاقلية البيضاء المتطرفة "جبهة شعب افريكانيز"، حيث تمحورت المحادثات حول ثلاث مسائل أساسية هي:

- ١- رغبة الاقلية البيضاء في انشاء دولة مستقلة تتزامن مع وصول الغالبية السوداء الى السلطة.
- ٢- سماع كونستان فيلجون زعيم الحركة المتطرفة برنامج "المؤتمر الوطني الافريقي" مباشرة من مانديلا، في ما يخص اسلوب الحكم، وكيفية مشاركة الجميع في صياغة مستقبل واحد وعلى قدم المساواة بين اناس يوجد بينهم التفاوت في كل شيء، نتيجة لسياسات الانظمة العنصرية التي توالى على الحكم في بريتوريا.
- ٣- تدارس وتداول السبل الحائلة دون ولوج البلاد في نفق حروب اهلية.

واذا كان مانديلا قدم رؤيته لجنوب افريقيا الديمقراطية، واعرب عن عمله كل ما من شأنه التحول دون اندلاع حرب اهلية ليس بين السود والبيض فقط، وانما بين البيض والبيض، وبين السود والسود لأسباب سياسية او قبلية وللاثنين معا، ووجد تفهما ما من القائد اليميني المتطرف، فان الطرفين اختلفا في نقطة محورية وهي حق الاقلية البيضاء اقامة دولتها المستقلة، بعد الاقرار بمبدأ حق تقرير المصير، واعداد استفتاء بهذا الخصوص بين البيض. فبينما يرى مانديلا ان مكانة البيض توجد في وسط السود ويرفض فكرة قيام دولة على اساس لوني، او عرقي، او قبلي، أصر فيلجون على مشروع تأسيس دولة خاصة بالبيض بحجة الحفاظ على مصالحهم وعلى نقاوة عرقهم، وللحيلولة دون نشوب

السوداء من سكان الجمهورية المشاركة ولللمرة الاولى في ادارة شؤون البلاد في مجالات الدفاع والامن الداخلي والاستخبارات والاقتصاد والمال والسياسة الخارجية والادارات المحلية ووضع المرأة الجنوب افريقية وحقوقها..

ومن المقرر ان يبقى الدستور المؤقت ماري المفعول طوال المرحلة الانتقالية التي تمتد على مدى خمس سنوات، ومن المهام الاساسية للبرلمان الذي سينتخب صياغة دستور دائم لجمهورية جنوب افريقيا الديمقراطية. وقد تم ذلك بعدما وافق برلمان الاقلية البيضاء، بأغلبية ١٦٠ صوتا في مقابل ١٠٧ أصوات، على مشروع انشاء المجلس التنفيذي الانتقالي، وذلك يوم ٢٣ أيلول / سبتمبر الماضي.

ان الدستور المؤقت يطوي، مرة واحدة والى الابد، صفحة العنصرية المبللة بالدماء والدموع والحقد والكرامية، يفتح صفحة جديدة تعيد للانسان انسانيته بما هو انسان بصرف النظر عن لون بشرته. اذ يقر الدستور مبدأ انسان واحد.. صوت واحد، وهذا يعني تولي الغالبية السوداء، التي تمثل ٨٧ ٪ من مجمل سكان جنوب افريقيا المقدر ب ٣٣ مليون نسمة، السلطة عبر صناديق الاقتراع، مع العلم ان الخلافات الداخلية التي اخذت أبعادا انشقاقية بين زعامات السود قد تهدد بتحويل أهداف الصراع من صراع لانهاء التمييز العنصري ونيل الحرية الى صراع على السلطة والزعامة، وذلك ما سعت اليه حكومة بريتوريا العنصرية لضرب النضال التحرري والوطني لشعب جنوب افريقيا، وبالتالي تحجيم دور المؤتمر الوطني الافريقي وخلق الانقسامات في صفوف مؤيديه.

ففي الوقت الذي استطاع المؤتمر الوطني الافريقي ان يكسب ثقة الشعب وتوجيه طاقاته ضد سياسة التمييز العنصري سعت حكومة بريتوريا الى مساندة قبائل "الزولو" التي يتزعمها "غاتشا بوتيليزي" لمواجهة قبائل "الاكزواساس" التي ينتمي اليها مانديلا، وبدأت تمدها بالسلاح لخلق حالة من الحرب الاهلية والقيام بعمليات تخريب تحول دون تحقيق الاستقرار الامني في مناطق السود واشغالهم عن قضيتهم الاساسية الا وهي نيل حقوقهم..

ولكن حكمة الزعيم مانديلا وقادة المؤتمر الوطني

جنوب افريقيا.

نحو نهاية نظام التمييز العنصري

ان بلادهم المتمتعة بقدرات اقتصادية قوية جدا (تعتبر من الدول العشر الاقوى اقتصاديا في العالم) وقعت بين حد سيفين: سيف الطموح نحو التطور المتوفر بجميع متطلباته، وسيف قوانينها المتخلفة العنصرية التي لا تسجم مع العصر والحضارة الانسانية. وفي الحقيقة يمكن وصف الاعوام الثلاثة التي أعقبت خطاب دكليرك بأنها أعوام مخاض حقيقية رافقها الكثير من الآلام والمجازر التي حصدت اكثر من ١٢ ألف انسان، خلال هذه الفترة فقط.

ففي يوم ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي راقب العالم أجمع كيفية تمكن شعب جنوب افريقيا من صنع تاريخ جديد لبلاده، عندما جرى التوقيع على مشروع دستور جديد لجمهورية جنوب افريقيا، يقر الغاء حكم الاقلية البيضاء وحق الاكثرية السوداء بالمشاركة في حكم البلاد. وفي يوم ٧ كانون الاول / ديسمبر الحالي أعلن الرئيس دكليرك عن اعضاء مجلس تنفيذي مؤلف من جميع الاعراق والقوى السياسية للادارة والاشراف على الانتخابات التي ستجري يوم ٢٧ نيسان / ابريل القادم. ويتألف المجلس التنفيذي من ممثل واحد لكل من الاحزاب الواحد والعشرين التي وضعت اللمسات الاخيرة للدستور المؤقت للبلاد، الذي يتمتع بالتدخل في كل مرة يعتبر فيها ان الحريات السياسية مهددة. وبموجب الدستور المؤقت تستطيع الاحزاب السياسية للاكثرية

يبدو الوضع في جنوب افريقيا وكأنه مولود جديد بحاجة الى الرعاية والاهتمام الكافي لكي ينمو ويعيش رغم المشاكل والمعوقات الكثيرة التي تبرز على الساحة السياسية على خلفية المصالح الضيقة لبعض رموز الطبقة السياسية، التي لا تعكس المصالح الحقيقية والحيوية لشعب جنوب افريقيا بكل فئاته واعراقه واقوامه، اذ انه منذ يوم السابع من كانون اول / ديسمبر الحالي دخلت البلاد مرحلة جديدة، توجت فضال شعبها الاسود الذي بذل الكثير وقدم التضحيات الغالية للقضاء على نظام التفرقة العنصرية، المنافي لابطس مبادئ حقوق الانسان المعلنه في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهددين الدوليين حول الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث توجت فضالها باكرام الاقلية البيضاء على قبول دولة ديمقراطية تنتهي فيها كل اشكال التمييز العنصري.

والحقيقة ان هذا المولود قد بدأ بالتكون عقب الخطاب المشهور للرئيس دكليرك في شهر شباط / فبراير عام ١٩٩٠ الذي أعلن فيه رفع الحظر عن نشاط حزب المؤتمر الوطني الافريقي وتحديد موعد الافراج عن زعيمه الوطني الكبير نيلسون مانديلا. ومنذ ذلك الحين تحاول حكومة جنوب افريقيا العنصرية فك عزلتها الدولية ومعالجة سمعتها السيئة عالميا، خاصة وان قادتها أدركوا

السياسة الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية

مقدمة:

الجانب الاقتصادي، في الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، يشكل ثغرة كبيرة. وبقائها دون معالجة، يعني تفاقمها وازدياد تأثيرها على استقلالية القرار الاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وبما ان السياسة، هي اقتصاد مكثف، ففقدان القرار الاقتصادي، سيؤدي بالضرورة الى تعزيز ارتباط الاقتصاد الوطني الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي.

واستمرار الارتباط ذلك، واحتمال ازدياده بشكل اوسع وأعمق اذا ما عمل وفق التوجهات الواردة في ملاحق الاتفاق رقم ٣ و ٤، سيشكل مخاطرة بنسبة عالية جدا، على هدف الاستقلال السياسي في دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

ولتفادي، تلك الثغرة والمخاطرة، مطلوب من السلطة الوطنية الفلسطينية، اعتماد سياسات اقتصادية كلية وقطاعية والتقيدها بها، في عملية التنمية المراد تحقيقها في الفترة الانتقالية.

ومن اجل المساعدة في هذا المجال، أقدم بهذه الاقتراحات لسياسات اقتصادية عليها، الى جانب الافكار والمقترحات الاخرى، تشارك في ايجاد أرضية مناسبة، لوضع سياسات اقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

أولا: توجهات ومحاذير للآطار العام

الانتقالية من قبل السلطة الوطنية. والقفز عن الواقع، سوف يوقعنا في المحاذير والمخاطر، الناجمة عن اعتماد مؤشرات اقتصادية خاطئة. وهذا ما سيعرض السياسات الاقتصادية، الى عدم التجاوب مع مقومات اقتصادنا الوطني في الاراضي المحتلة ومتطلبات نموه وتطوره. وبالتالي سيعرض عملية التنمية، برمتها الى اخفاقات في تحقيق أهدافها، او قد يدفعها الى نتائج عكسية لما تسعى اليه السلطة الوطنية خلال الفترة الانتقالية.

ومن أجل المساعدة، في وضع تصور لحجم القوة الاقتصادية الاسرائيلية، التي سنتعامل ونتعاون ونسوق معها، أشير الى ان الناتج المحلي الاجمالي لاسرائيل في عام ١٩٩٢ بلغ ٦٦،٥ مليار دولار، وان ميزانيتها المقترحة لعام ١٩٩٤ حددت بمبلغ مقداره ٤٠ مليار دولار، بتخفيض مقداره ٣ مليار دولار عن ميزانية عام ١٩٩٣، وذلك لأخذها اعتبارات العملية السلمية والتخفيضات الممكنة لذلك.

وعلى الرغم، من المخاطرة الكبيرة، التي يشكلها الجانب الاقتصادي للاتفاق، الا انه بالامكان تجنبها، بوضع استراتيجية اقتصادية فلسطينية، واضحة المعالم والسياسات والحدود والأهداف والوسائل، للتعامل مع

وقع الاتفاق، بما فيه من ثغرات، وأصبح معتمدا من قبل كلا الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، وما يعيننا هنا الثغرة الكبيرة في الجانب الاقتصادي منه. وتوقع الاتفاق، لا يعني الاستكانة للثغرة الاقتصادية فيه. لأن الاستكانة تلك، تعني اتاحة الفرصة أمام اسرائيل لتنفيذ ما تخطط له في المجال الاقتصادي لتحقيق هدف ابقاء هيمنتها على الاقتصاد الوطني الفلسطيني وتعزيز وتعميق ارتباطه بالاقتصادي لتحقيق هدف ابقاء هيمنتها على الاقتصاد الوطني الفلسطيني وتعزيز وتعميق ارتباطه بالاقتصاد الاسرائيلي، كي يكون ذلك عائقا أمام الاستقلال السياسي الفلسطيني في دولة مستقلة ذات سيادة.

ولهذا، وجب الأمر، التحذير المبكر،... من مغبة القفز عن الواقع، في المبالغة بتعظيم قدراتنا الاقتصادية، والتقليل من القدرات الاقتصادية لاسرائيل.

ومن صيغة الطرح، اننا لا نخاف اسرائيل اقتصاديا، ومن التجاهل للثغرة الاقتصادية في الاتفاق، والتقليل من آثارها السلبية على التحولات الاقتصادية القادمة في بني ومياكل اقتصادنا الوطني، المطلوب تحقيقها خلال الفترة

الارث الثقيل الذي خلفه النظام العنصري القائم والطويل جدا. اذ ثمة مخاطر كثيرة تهدد باجهاض مسيرة الديمقراطية في جنوب افريقيا تتمثل في:

١ - العامل الاقتصادي: نحو ٥٠ في المئة من القوى العاملة في البلاد ترزح تحت نير البطالة، وتترقب بفارغ الصبر عودة الرساميل الدولية، والمؤسسات الاقتصادية، والمساعدات المالية، ذلك بعد رفع العقوبات العالمية التي فرضها المجتمع الدولي على بريتوريا العنصرية منذ عام ١٩٧٤ تاريخ طردها من كل الهيئات الدولية باستثناء مجلس الامن. وعليه، فلا غرابة اذا جاب مانديلا معظم القارات داعيا لمساعدة بلده في معركته الاقتصادية الحاسمة لاحلال السلام، واستتباب الامن، وانطلاق مسيرة الديمقراطية.

٢ - الجيش: يذكر ان ٩٧ في المئة من القوات المسلحة في جنوب افريقيا تتألف من الاقلية البيضاء ويحكم ان الجيش غير راض لتسليم السلطة الى الغالبية السوداء، فان لا احد يراهن على موقفه من حكومة السود التي ستقام في ضوء نتائج الانتخابات.

٣ - "جبهة الرفض" في ١٢ تشرين الاول/ أكتوبر الماضي اعلن في مدينة جوهانسبورغ ميلاد "تحالف الحرية" الذي يضم حتى الآن ثلاثة فصائل هي: "حركة المقاومة الافريكانيزية" العنصرية البيضاء بقيادة اوغين تيربلنش. ٢ - "جبهة شعب افريكانيز" اليمينية المتطرفة برئاسة قائد هيئة اركان قوات جنوب افريقيا السابق الجنرال كونسنتان فيلجون الذي يتمتع لغاية الآن بنفوذ واسع داخل المؤسسة العسكرية. ٣ - حركة "ينكاثا" برئاسة زعيم قبائل الزولو منغوستو بوتليزي.

وهكذا، نرى ان المشاكل التي سيواجهها النظام الجديد القادم في جنوب افريقيا ليست قليلة وخطرها مازال يخيم على مستقبل البلاد وخاصة اذا علمنا ان ٦٨ شخصا قد قتلوا في عطلة عيد الميلاد، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل سيتمكن شعب جنوب افريقيا، المعذب طوال ثلاثة قرون، من الاستفادة من هذه الفرصة وينقل تجربته الجديدة الى حيز الواقع ام ستأخذ المصالح الضيقة لرموز الطبقة السياسية دورها في افشال هذه التجربة التي ستكون مدرسة جديدة بالاعتبار لجميع الانظمة العنصرية الارهابية وخاصة للكيان الصهيوني العنصري الذي كان حليفا دائما لعنصري جنوب افريقيا

مواجهة بين البيض والسود لا تخدم مصالح الطرفين. وكذلك رفض مانديلا مشروع دولة كونفدرالية لقبائل الزولو، ولم ينحصر موقفه في حدود اللات الثلاث: لا للفيتو الابيض، ولا لدولة بيضاء، ولا لدولة كونفدرالية للزولو، بل انه توصل مع الرئيس دكليرك والعديد من الاحزاب الاخرى الى اتفاق مبدئي ينص على تقسيم جنوب افريقيا الى تسعة أقاليم تتمتع بسلطة ذاتية لادارة شؤونها العامة، بينما تعود القضايا ذات الابعاد الوطنية والخارجية الى الحكومة المركزية. وازافة الى ذلك، أقرت الغالبية العظمى من القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جنوب افريقيا تشكيل سبع لجان مركزية، تتألف كل واحدة من ستة أعضاء يختارون طبقا لكفاءاتهم مع مراعاة عامل تمثيلهم لمكونات المجتمع: اللجنة الاولى: تتابع عن كثب احوال الحكومات الاقليمية وادارتها الداخلية، ودور سلطاتها التقليدية (القبلية، والروحية).

الثانية: مكلفة بالمسائل المتعلقة بالقانون، والنظام، والامن، مع توليها البت في مستقبل "القوات الوطنية لحفظ السلام". ولا يحق لرئيس الدولة اصدار مرسوم حالة الطوارئ، وحظر التجول من دون استشارتها. الثالثة: تعنى بموضوع الدفاع الوطني، ومجلس رئاسته وموازنته السنوية.

الرابعة: تراقب مصاريف الدولة العامة، وتتابع اسلوب سير المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة كليا او جزئيا. ويؤخذ رأيها قبل تحديد موازنة الدولة لعام ١٩٩٤ - ١٩٩٥، ولمختلف الحكومات الاقليمية، او توقيع اتفاقيات اقتصادية دولية.

الخامسة: تعنى بالشؤون الخارجية، وترسم سياسة وطنية تخدم مصلحة البلاد العليا في الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والرياضية.

السادسة: تهتم بدور المرأة، وتعمل باتجاه خلق مناخ اجتماعي، وثقافي ملائم، يساعد المرأة في النهوض بمسؤولياتها في مختلف الحقول، وذلك ضمانا لنجاح عملية التحول الديمقراطي التي تشهدها البلاد.

اللجنة السابعة: تتولى مسؤولية تحديد قواعد وأسس نشاطات الاجهزة الاستخبارية على هدى سياسة جنوب افريقيا الديمقراطية الجديدة.

ومن المؤكد ان مصاعب هذا المخاض مرتبطة بذلك

الجانب الاقتصادي للاتفاق.

من أجل تحقيق هدفين رئيسيين، أولهما فك ارتباط الاقتصاد الوطني الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي، وثانيهما تحقيق القدرة - ولو بحددها الأدنى - في الاعتماد على الذات في تحقيق نسب نمو مقبولة، في فترة زمنية أقصاها السنة الخامسة من الفترة الانتقالية للحكم الذاتي.

وتجنب تلك المخاطرة، يتطلب زيادة وتعميق أسس وروابط التعاون والتنسيق مع البلدان العربية، وليس ذلك من أجل تلبية الحاجة السياسية فقط، بل ولتلبية حاجة اقتصادنا الوطني، من أجل تحقيق هدف اعتماده على نفسه، مع الحفاظ على تمايزنا الاقتصادي.

مع الأخذ بعين الاعتبار، ان مواجهة اهداف اسرائيل في التمدد والهيمنة الاقتصادية في العالم العربي، لا تقع مسؤوليتها فقط على كاهل السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، بل أيضا على كاهل الدول العربية والشعوب العربية.

ومن الحقائق، ان احتياجات ومتطلبات التنمية ومعالجة الاختلالات في البنى والهيكل الاقتصادية في الأراضي المحتلة، ستكون كبيرة، وعلى شتى المستويات المادية، البشرية التنظيمية، الادارية والتشريعية وغيرها. ونظرا لضخامة الأعباء، وحساسية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرحلة المقبلة، على السلطة الوطنية استلام زمام ادارة التحول الاقتصادي، وتعزيز القدرة الوطنية في ادارة البنى والهيكل الاقتصادية، وتوسيع وتنمية مصادر الدخل الوطني، وتنمية الموارد الاقتصادية، وفق سياسات وأهداف وآليات تنسجم مع ظروف الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

كما أن أهمية دور السلطة الوطنية في ادارة التحول الاقتصادي المطلوب يتزايد، اذا أخذنا بعين الاعتبار خصائص المرحلة المقبلة، التي تتسارع فيها وتيرة المتغيرات المؤثرة على مجمل القضية الفلسطينية.

ومن المحاذير، التي يفترض أخذها بعين الاعتبار، عدم اللجوء الى التفاؤل في المرحلة الانتقالية، بالاعتماد على رأس المال الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، وفي تحقيق الأهداف المشار إليها سابقا ولاحقا، وفي أحداث المعالجة المطلوبة للاختلالات في البنى والهيكل الاقتصادية في الأرض المحتلة.

وذلك بسبب، أن تنويع مصادر الدخل الوطني وتنمية الموارد الاقتصادية، يتطلب بالدرجة الأولى تنمية القطاعات الانتاجية، بكونها الركائز الأساسية لعملية النمو والتطور، واعطاء الاستثمار فيها أهمية أكبر ونسبة عالية من الاعتمادات المالية المرصودة للتنمية مع التركيز على تنمية قطاع الزراعة والصناعة.

وبما ان تنمية القطاعات الانتاجية، يتطلب رصد اعتمادات مالية كبيرة، وهذه الامكانية غير متوفرة، حتى الآن، لدى القطاع الخاص الفلسطيني، الى جانب ان

رأس المال الخاص يسعى الى المردود السريع. ويتجنب الاستثمار طويل الأمد، فان رأس المال الخاص الفلسطيني، لن يتمكن ضمن ظروفه وظروف الأراضي المحتلة من تبوء الدور الريادي في عملية التنمية، ولهذا على السلطة الوطنية دعم القطاع الخاص وتنشيطه كي يأخذ دوره أيضا في عملية التنمية.

كذلك على السلطة الوطنية، تحاشي اقامة المشاريع المشتركة مع اسرائيل التي لها طابع الربط الاقتصادي المشترك والتبعية للاقتصاد الاسرائيلي، وخاصة المشاريع الكبرى في مجال الصناعات الوسيطة وفي مجال شبكات البنى التحتية وخاصة في مجال المياه، والطاقة والاتصالات.

كما انه على السلطة الوطنية، تحاشي الوقوع في فخ المديونية، لأثرها السلبي على عملية التنمية ولما تشكل من أعباء على ميزانية الحكم الذاتي، والاقتصاد الوطني الفلسطيني.

وتجنب الوحدة الجمركية او الانفتاح الجمركي مع اسرائيل، او الوقوع تحت مظلتها الجمركية، لما لذلك، ان حصل، من تأثيرات سلبية، على مستوى أسعار السلع والبضائع في الأراضي المحتلة، ومستوى المعيشة فيها، وحجم وأسعار الواردات والصادرات إليها ومنها. ولما يشكل أيضا، من تأثيرات اعاقية على عملية الاستثمار والتنمية برمتها. وذلك نظرا لارتفاع الفرق في دخل الفرد في الأراضي المحتلة واسرائيل، ونظرا لانتهاج اسرائيل سياسات حمائية لا تتناسب والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأراضي المحتلة، ولا تتجاوب مع متطلبات التنمية المطلوب تحقيقها.

بما ان التنمية برمتها، قائمة على قاعدة تنمية القطاعات الاقتصادية، فعلى السلطة الوطنية وضع الخطط والبرامج التنموية المرنة، لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، في الأراضي المحتلة، وفق السياسات الاقتصادية الموضوعية مسبقا. على ان تتسم تلك الخطط والبرامج التنموية، بالسمات التالية:

١ - التوجه نحو بلورة السياسات الاقتصادية، واعطائها أهمية كبرى، اكثر من التركيز على تنفيذ المشاريع بصورة عشوائية. على ان تؤمن انسجاما مع الهدف الاقتصادي الرئيسي، المتمثل بفك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي، عبر تحقيق معدلات من النمو في القطاعات الاقتصادية، وتطوير البيئة الاستثمارية بما يتضمنه ذلك من قوانين وأنظمة وبنى مؤسساتية وأساسية وتحتية لدعم توسيع القاعدة الانتاجية.

٢ - ايلاء أهمية كبيرة للبعد الاجتماعي للتنمية، ومعالجة الاختلالات الناجمة عن الاحتلال، والآثار السلبية التي قد تنجم عن السير في سياسة فك الارتباط.

٣ - العمل بمنهجية التحديث السنوي للخطط والبرامج، على ضوء النتائج والمتغيرات والظروف

المستجدة، من أجل زيادة القدرة على تطويع تلك الظروف والمتغيرات، لتساهم في اختزال زمن تحقيق أهداف المرحلة الانتقالية التنموية.

٤ - تأمين التوافق والانسجام، بين الخطط والبرامج، والعمل على تنفيذها بأقل تكلفة ممكنة، من خلال الاعداد المسبق للتوجهات والآليات الكفيلة بتحقيق الاهداف، والعمل على احتواء المشاريع ضمن السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية لتصبح جزءا منها وليس بديلا عنها.

وتبقى هناك أيضا مهام كبرى، يتوجب على السلطة الوطنية الفلسطينية، التركيز والنهوض بها، على وجه السرعة وهي تقع في نطاق ثلاثة مجالات:

١ - بناء المؤسسات الوطنية، على أسس ديمقراطية وعلمية، تعتمد المواصفات والمقاييس عالية الكفاءة في مجالات، تنظيمها وادارتها وتأمين الاحتياجات الأخرى. وايضا في مجال تطوير العنصر البشري واختياره على ضوء الكفاءة والقدرة. وتعتمد نظاما للرقابة متطورا، يتمتع باستقلالية كبيرة، يضمن المراقبة الدقيقة وفرض العقوبات او اقتراحها، ليس فقط لكل من يتجاوز حدود المصلحة العامة والقيم السائدة في مجتمعنا، بل أيضا كل من يشبث فشله في تأمين الاداء الحسن في عمله.

٢ - وضع أسس سياسات التعاون والتنسيق مع البلدان العربية ومتطلبات تنفيذها وعلى شتى الأصعدة، تؤكد على البعد العربي للقضية الفلسطينية وتعزز ارتباط الشعب الفلسطيني بأهداف وطموحات الأمة العربية.

٣ - وضع مفهوم ذاتي فلسطيني للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي، وتحديد آليات مناسبة تنسجم مع أهدافه، تؤمن الاداء الحسن وعلى شتى الأصعدة وفي شتى المجالات، وتضمن المراجعة المستمرة لفاعلية عناصر آليته وأدوات تنفيذه.

ثانيا: السياسات الاقتصادية

في نطاق السياسات الاقتصادية، يجب اتباع نموذج متوازن، من حيث التشخيص والتحليل والتقييم، لاحتساب المؤشرات الاقتصادية، لسنوات فترة الحكم الذاتي، استنادا الى الاهداف والمبادئ التالية:

أولا: الاهداف الاقتصادية والاجتماعية من ضمنها:

١ - توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية، القادرة على زيادة الناتج المحلي الأجمالي، وتوليد الدخل وفرص العمل، والمنسجمة مع احتياجات الأراضي المحتلة، بحيث يحقق معدل نمو وسطي في الناتج المحلي الأجمالي مقداره ٦ % سنويا.

٢ - معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية، من خلال تأمين التوافق والانسجام بين البرامج التنموية للقطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق تنمية متناقة للاقتصاد الوطني الفلسطيني.

٣ - اقامة المؤسسات المالية المستقلة، وخاصة انشاء بنك مركزي فلسطيني لأهميته على المستوى

المالي والنقدي والسياسي، وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- تخفيض العجز الحاصل بين الناتج المحلي الأجمالي والاستهلاك الكلي، من السنوات الأولى للمرحلة الانتقالية.

- المحافظة على استقرار الاسعار بحدود نسبة لا تتجاوز ٣ % الى ٤ %.

- وضع نظام ضريبي مشجع، مع الغاء الضرائب المجحفة التي وضعها الاحتلال، وتخفيض قيمة ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة.

- تحاشي اللجوء الى الديون الخارجية.

٤ - انشاء بنى تحتية مستقلة عن اسرائيل. وخاصة في مجالات المياه، والطاقة، والاتصالات والمواصلات.

٥ - توجيه النشاط الاقتصادي، لتقليص الفوارق بين المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية.

٦ - العناية بالفئات الاجتماعية الأقل حظا في النشاط الاقتصادي والأقل استفادة من الخدمات الاجتماعية، لتوفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة.

٧ - تأمين الظروف الملائمة، لاعداد العنصر البشري، القادر على العمل المنتج، وتأمين الشروط المؤاتية لاستثمار امكاناته وقدراته، باعتباره الركيزة الأساسية في عملية التنمية.

٨ - خفض معدل البطالة الى الحدود الدنيا الممكنة حتى نهاية السنة الأخيرة من المرحلة الانتقالية، على ان يكون حدها الأقصى بحدود ١٠ % اذا ما أخذنا بعين الاعتبار عودة اللاجئين الى الضفة والقطاع.

٩ - تجنب اقامة المشاريع المشتركة وخاصة الكبيرة منها مع اسرائيل، ومنها الصناعات الوسيطة المشتركة، لأسباب منها حاجتها الى مساحات كبيرة من الأرض لاقتها، وانخفاض فائض القيمة المكون من عملية انتاجها، ولكونها تشكل مصادر للتلوث البيئي، ولكون السوق المحلي لا يشكل دافعا ربحيا، بل السوق الخارجي، وهذا ما يحتاج الى قدرة تنافسية وتسويقية وادارية عالية، مما سيمكن اسرائيل من التحكم بها.

ومن هذه المشاريع المشتركة المنصوص عليها في الملحق رقم ٣، مشاريع الطاقة المشتركة، مركب صناعي بتروكيميائي، شبكة مياه، اتصالات ومواصلات مشتركة. الصناعات الغذائية والدوائية والبنوك وتحلية المياه وغيرها.

١٠ - رفع وتحسين مستويات الخدمات التعليمية والصحية والاسكانية والخدمات الاجتماعية. مع اعطاء قطاع الاسكان الأهمية لتأمين تغطية النقص في الوحدات السكنية.

ثانيا: المبادئ الأساسية

على السياسات الاقتصادية، ان تنطلق من المبادئ العامة، والتي أهمها:

١ - نقل الاقتصاد الوطني الفلسطيني، خلال

المرحلة الانتقالية، من حالة الارتباط الراهنة بالاقتصاد الاسرائيلي الى حالة الاعتماد على الذات، على ان يتم تحقيق ذلك، قبل نهاية السنة الخامسة من الفترة الانتقالية. حتى يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من ان يكون عاملاً دافعاً للاستقلال السياسي وليس عاملاً معيقاً له.

٢ - التركيز على تنمية القطاعات الانتاجية، بكونها الركائز الاساسية لعملية النمو والتطور، واعطاء الاستثمار فيها اهمية كبيرة ونسبة عالية من الاعتمادات المالية المرصودة للاستثمار مع التركيز على تنمية قطاع الزراعة والصناعة.

٣ - قيام السلطة الوطنية للحكم الذاتي بدور تنظيمي ورقابي متطور قادر على متابعة المستجدات المتلاحقة، وزيادة دورها الانتاجي في المرحلة الانتقالية، مع تفعيل الدور الاستثماري للقطاع الخاص في عملية التنمية وخاصة في المجالات الانتاجية.

٤ - تنمية الموارد والثروات الطبيعية وخاصة في مجالات المياه والطاقة من خلال تحديد وتنمية مصادر المياه والطاقة وتوجيه المتوفر منها نحو الاستخدام الافضل، ضمن خطة وطنية للمياه والطاقة، في الضفة الغربية وقطاع غزة بمعزل عن مصادر الطاقة الاسرائيلية وهذا ممكن وسهل التحقيق.

٥ - العمل على تحقيق التوازن والتناقص بين عملية تنمية الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية من خلال انتهاز سياسة محددة في المجالات التربوية والتعليمية والمهنية وفق احتياجات تنمية القطاعات الاقتصادية.

٦ - العمل على تنمية قطاع تصديري ذي قدرة تنافسية عالية، من خلال التقييد في عملية الانتاج بالموصفات والمقاييس العالية الكفاءة ومن خلال تطوير الخدمات المساندة وايجاد التشريعات والحوافز التصديرية المشجعة.

٧ - عدم تخصيص نسب عالية، من الاعتمادات المالية المرصودة للتنمية، للاستثمار في البنى التحتية، والاكتفاء في المرحلة الانتقالية بتحقيق الاحتياجات دون التوسع المبالغ فيها، وذلك من اجل تحاشي استنزاف الاموال في البنى التحتية التي يشكل مردودها بعيد الامد ومنخفض القيمة.

٨ - زيادة فرص العمل الجديدة وخاصة في القطاعات الانتاجية وفق البرامج التنموية للقطاعات الاقتصادية، من اجل المساهمة في تخفيض معدلات البطالة تدريجياً ووصولاً الى المستويات المقبولة التي لا تعيق عملية التنمية، وذلك من خلال التدريب واعادة التأهيل المهني وتمويل مشاريع انتاجية لذوي الدخل المحدود وتشجيع اقامة التعاونيات والصناعات ذات الكثافة العمالية.

٩ - العمل على خلق القدرة الوطنية، في مجال

العلوم والتقنية والمعلومات، من خلال انتهاز سياسة تحدد على ضوء متطلبات وخصائص الاقتصاد الفلسطيني وتطوره عبر اقامة الصناعات المتوسطة والصغيرة ذات الكثافة التقنية وربطها بشبكة من مراكز الابحاث والتطوير والمعلومات.

ثالثاً : السياسات القطاعية

ان معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتوسيع وتنويع قاعدته الانتاجية، من اجل تحقيق معدل النمو المطلوب، قائم على السياسات القطاعية والتوازن فيما بينها، وعلى قدرة تلك السياسات في تخطي العراقيل ومعالجة الاختلالات القطاعية وصولاً الى رفع معدلات النمو في القطاعات المختلفة.

من اجل ما سبق، لا بد من الاشارة الى السياسات القطاعية، التي من المفروض ان تتناولها السلطة الوطنية للحكم الذاتي بجدية وأهمية كبرى.

١ - السياسة المالية والنقدية
على السياسة المالية والنقدية في المرحلة الانتقالية ومنذ بدايتها العمل على :

١ - دعم انشاء قطاع مالي متطور، من خلال انشاء بنك مركزي فلسطيني، وشبكة من البنوك الخاصة المتعددة الأغراض، ومؤسسة لتأمين الودائع.

٢ - المحافظة على الاستقرار النقدي، بما يكفل الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار.

٣ - تأمين التمويل الملائم للنشاط الاقتصادي، وذلك من خلال التحكم في نمو عرض النقد، وتعزيز امكانية توفر الاحتياط من العملات الاجنبية، وتحرير اسعار الفائدة.

٤ - وضع قانون البنوك، بما يكفل رقابة البنك المركزي الفلسطيني على المؤسسات المصرفية والشركات المالية وتخفيض مراقبة النقد، وتشجيع الادخار وتيسير القروض الانمائية.

٥ - ضبط النفقات وزيادة الإيرادات واسترداد كلف الخدمات العامة مع مراعاة ذوي الدخل المحدود.

٦ - وضع نظام ضريبي مشجع مع تحديد قاعدة للجباية الضريبية ذي كفاءة عالية.

٢ - السياسة الاجتماعية
على السلطة الوطنية للحكم الذاتي، ان تحدد

مجالات واهداف سياستها الاجتماعية، من اجل دعم تحقيق الاهداف التنموية الاقتصادية للفترة الانتقالية.

وعلى تلك السياسة الاجتماعية ان تسعى الى :
١ - تخفيض التفاوت الانمائي بين الفئات الاجتماعية، من خلال تحقيق التوازن بين الموارد والسكان، وتوجيه الخدمات الاجتماعية والدعم الرسمي للفئات الاقل دخلاً واستفادة من تلك الخدمات وخاصة المحتاجين ومن هم دون خط الفقر، عبر التحكم في سياسة الدعم ومجالاتها.

٢ - تطوير سياسة التشجيع بما يكفل التوسع في تمويل المشاريع الصغيرة والتوسع في اقامة مراكز التدريب المهني واعادة التأهيل وتأمين فرص العمل للعاطلين عن العمل، وتنظيم تدفق العمالة الوافدة في نطاق البرامج الانمائية للقطاعات الاقتصادية.

٣ - تطوير التعليم في مرحله المختلفة، ورفع مستوى المناهج التعليمية وكفاءة الكادر التعليمي، وتنظيم مخرجات النظام التعليمي.

٤ - تأمين الخدمات الاجتماعية للسكان ورفع مستواها.

٥ - تأمين السكان، من خلال تنمية قطاع الاسكان لتوفير الوحدات السكنية لسد العجز الحاصل في هذا المجال.

٦ - تأهيل وتدريب واعادة تكوين للمعاقين والسجناء من خلال، التوسع في مراكز التدريب المهني، وتأمين الدعم لهذه الفئة الاجتماعية من خلال دعمها في مجال انشاء المشاريع الصغيرة.

٧ - رفع مستوى السلامة الصحية والمهنية والبيئية.

٨ - دعم الجمعيات الخيرية وتشجيع اقامة الجمعيات التعاونية في مجال الخدمات.

٩ - دعم البرامج الانمائية المخصصة للأسرة والطفولة، والاهتمام بثقافة وتعليم الطف.

٣ - السياسة الاستثمارية

التوسع في القاعدة الانتاجية، بهض على السلطة الوطنية، وضع سياسة استثمارية، تهدف الى توفير البيئة الاستثمارية المناسبة من اجل زيادة الانتاج الوطني ورفع حجم التصدير وترشيد الاستيراد، وذلك من خلال :

١ - تأمين وتوفير المعلومات الاستثمارية لشتى القطاعات، من خلال اقامة مراكز الاحصاء والملاحظة القطاعية وبنك للمعلومات.

٢ - تسهيل اجراءات الترخيص والتسجيل الاستثماري.

٣ - وضع القوانين واللوائح التنفيذية المشجعة للاستثمار المحلي والاجنبي.

٤ - تأمين الخدمات المساندة للاستثمار، ورفع مستواها الكمي والنوعي.

٥ - تشجيع الاعتماد على مصادر التمويل غير الانمائي، وتسهيل الحصول عليه، وتشجيع المؤسسات المالية على توفير التمويل اللازم للأغراض الاستثمارية وخاصة الانتاجية منها.

٦ - تأمين الحوافز الضريبية، في النظام الضريبي المطلوب اعداده، للاستثمار وخاصة لانتاجي منه، وللتصدير، ولمعالجة التفاوت الانمائي بين الاقاليم، ورفع مستوى كفاءة الجباية، وربط الحوافز الضريبية لقطاع الصناعة التحويلية مباشرة بعملية الاستثمار والتصدير.

٧ - تقليص تدخل سلطة الحكم لذاتي، في السياسة التسعيرية، مع اصدار التشريعات التي تمنع

الاحتكار وتحمي المستهلك.

٨ - اصدار اللوائح التنظيمية الفارضة. للتعقيد بالموصفات والمقاييس ذي الكفاءة العالية، لرفع مستوى جودة السلع والخدمات، بما يزيد من قدرتها التنافسية في الاسواق الخارجية.

٩ - العمل على تطوير القدرات المحلية المتخصصة في المجالات الادارية والفنية والتقنية، وفي مجال الصيانة لأهميتها على المستوى الانتاجي والزمني والتطوير التقني.

١٠ - العمل على استغلال الموارد المحلية والاستفادة منها، وتأمين اللوائح الحمائية للانتاج الوطني.

١١ - دعم وتشجيع القطاع الخاص المحلي، لاخذ دوره الهام في عملية الأعمار والتنمية، وتأمين الحوافز الاستثمارية له.

١٢ - تنظيم ودعم وتشجيع عمليات التسويق للانتاج المحلي وتأمين التمويل اللازم لذلك.

٤ - سياسة البنى التحتية

المطلوب في سياسة السلطة الوطنية للحكم الذاتي، خلال المرحلة الانتقالية، في مجال البنى التحتية ان تسعى الى :

١ - المحافظة على مرافق البنى التحتية المتوفرة واعمارها وزيادة كفاءتها، واقامة بنى جديدة، وفق الاحتياجات التي يحددها هدف فك الارتباط عن الاقتصاد الاسرائيلي.

٢ - اقامة شبكات بنى تحتية مستقلة عن الشبكات الاسرائيلية، وخاصة في مجال المياه، الطاقة، الاتصالات، والمواصلات، مع زيادة الموارد المائية وتنظيم استعمالها ورفع كفاءة الشبكة المائية.

٣ - اقامة البنى التحتية المساندة للقطاعات الاستثمارية، ورفع وتوسيع المتوفر منها.

٤ - رفع مستوى الكفاءة الادارية والتنظيمية للمؤسسات العامة، من خلال التطوير والترشيد في الاستخدام للمكانات والقدرات المادية والبشرية في ضوء الحاجة والكفاءة ووضع نظام حوافز مشجع لذلك.

٥ - تحسين وزيادة المستويات العلمية والتقنية والمهنية لخلق الارضية المناسبة لعملية تطوير التقنية، للاستخدامات المحلية وفق احتياجات برامج التنمية القطاعية، عبر اقامة مراكز الابحاث والتطوير والاحصاء، وانشاء مراكز التعليم التطبيقي والتدريب المهني، من اجل تزويد النشاطات الاقتصادية بالقوى العاملة الماهرة.

٦ - دعم وتشجيع القطاع الخاص لأخذ دوره في مجال تنفيذ وادارة وتشغيل وصيانة واصلاح البنى التحتية.

٧ - دعم الشركات المقاوله والاستشارية الهندسية الوطنية لزيادة قدرتها التنافسية، مع اعطائها الاولوية في تنفيذ المشاريع ■

لقد كانت معارك التفاوض التي خاضتها وفودنا سواء في طابا والعريش أو في اوسلو وفرساي والقاهرة، معارك اقصى من معارك السلاح.. واقصى من معارك المواجهة المباشرة بين السجين وسجانيه.. كانت معارك التمسك بالحقوق.. وبمواقع الخطى التي ترسم درب العودة الى الوطن الحر المستقل، في وقت كان العدو الصهيوني يضع عقبة امام كل خطوة وعقبة خلفها في محاولة منه لاقتناص تنازل او سد طريق امام تقدم ايجابي، بما يعطي الانطباع الصادق بان المفاوضات الاسرائيلي ومن يوجهه في عملية التفاوض ليس جادا في الوصول الى اتفاق.. وليس ملتزما بالجدول الزمني الذي نص عليه اتفاق اعلان المبادئ.. ويبدو واضحا انه يحاول ان يلعب من جديد لعبة التناقضات على الساحة العربية. فهو يحول اولوياته الان باتجاه المسار السوري بعد ان اعلن عن الاتصالات السرية بينهما، وفي انتظار لقاء الرئيس كليتون مع الرئيس الاسد يعتقد رايين ان ذلك سيشكل ضغطا على المفاوضات الفلسطينية وعلى القيادة الفلسطينية. كما حاول من قبل الدميسة بين الاردن والمنظمة تحت عنوان رغبة الاردن في عدم سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية على نقاط العبور على الجسور الى منطقة اريحا. الامر الذي كذبه الملك حسين شخصيا في لقائه الاخير مع الاخ ابو عمار في عمان.

لقد بلغ التزوير الاسرائيلي اثناء المحادثات الاخيرة ان صاغ الوفد الاسرائيلي ورقة وتم نشرها تحت عنوان مسودة اتفاق باعتبارها صيغة وافق عليها الوفد الفلسطيني.. وقد تم كشف هذا التزوير امام الاخوة المصريين المسؤولين الذين بذلوا جهدا طيبا في مساندة منطق الالتزام الذي كان بيريز يحاول الهروب منه.. ويحاول الصهاينة بان يوهمو ان الوفد الفلسطيني موافق على المسودة المنشورة وان مسؤولية التعطيل تقع على عاتق الاخ ابو عمار.. ولقد رفض وفدنا هذه المناورة المكشوفة وارسل الصيغة الاصلية مع التعديلات المطلوبة عليها من قبل اللجنة التنفيذية لتكون هي الاساس.

لقد تجاهلت المسودة الاسرائيلية مفهوم الانسحاب من منطقة اريحا، وحاولت تحت شعار توسيع المساحة الى اضافة مواقع منعزلة، ترتبط بمدينة اريحا بممرات لا تزيد مساحتها الكلية عن ستين كيلومترا مربعا، وهو ما يعني اعادة انتشار للجيش الاسرائيلي ولا يعني انسحابا بأي

الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا اولا. ان هذا الاقرار يعلن عن تراجع استراتيجي بالنسبة لمفهوم الصهيونية ولاطماعها وتطلعاتها نحو بناء اسرائيل كبرى.. ولكن علينا ان ندرك وبحذر ان هذا التراجع لم يات لاننا حققنا تقدما استراتيجيا او نصرنا على العدو، وانما هو تراجع خطوة الى الخلف من اجل خطوتين الى الامام على حساب مستقبل وجودنا وكياننا المستقل، اذا لم يكن اداؤنا الوطني الثوري على مستوى التحدي الحضاري الذي يشكله الوجود الصهيوني.. هذا ما تحمله نصوص اتفاق اعلان المبادئ في احداثها.. وهذا ما يدفعنا للحذر والتحذير من نوايا العدو الصهيوني الماكر الغادر، خاصة ونحن نحيش اجواء المراوغة والمماطلة التي تسود اجواء المفاوضات، سواء ما جرى في طابا والعريش او في اوسلو وفرساي والقاهرة..

ان منطق الاستعداد الدائم لمواجهة الصعاب يجعلنا دائما في موقع الذي يرفض التشاؤم.. ويرفض الاستكانة لحالات اليأس والاحباط.. ولكننا وبنفس الدرجة نرفض التفاؤل الخادع والافراط في رسم التمنيات والاحلام وكأنها حقائق سيقدمها عدونا التزاما بعهود يرددها او وعده يطلقها. لقد نكث العهد والوعد في اول جولة يوم تجاوز الحد الاقصى لتوقيع اتفاقية الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا الذي صادف يوم ١٣/١٢/١٩٩٣.. كما انه نكث الوعد والعهد بقاء القمة الذي كان مقررا بعد عشرة ايام من لقاء الاخ ابو عمار برئيس الوزراء رابين. وها هي جولات المفاوضات المكوكية تنتقل من عاصمة الى عاصمة.. تدور حول نصوص لا تحتاج لكثر من ساعة صدق لاقرارها لو حسنت النوايا.. فالانسحاب يعني الانسحاب ولا حاجة الى اللف والدوران حول التسميات لتحويلها الى اعادة انتشار بتطويقها بسياج الامن الذي يحول، في عقل الصهاينة، بين المرء وزوجه.

لقد تعاملت حركتنا مع هذا الاتفاق كامر واقع بعد ان تكسرت اعتراف الحكومة الاسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني، انطلاقا من ان هذا الاعتراف سيكون مدخلا الى تعامل يحمل معنى الندية، كما بدا الامر واضحا في ساحة البيت الابيض. وان هذا الاعتراف سيؤدي الى تجاوز الثغرات والتناقضات الكثيرة في نصوص اعلان المبادئ، بما يقرب وجهات النظر المتطلقة الى تحقيق سلام شامل ودائم في المنطقة.

حال من الاحوال.. كما نص اتفاق اعلان المبادئ المجحف.

اضافة الى ذلك.. فان عزل منطقة اريحا عن النهر والحدود مع الاردن وما يرافق ذلك من اصرار على عدم وجود دولي على المعابر، كما نصت الاتفاقية يوحي وكأن محاولة استقدام قوات الثورة الفلسطينية تحت عنوان الشرطة وقوات الامن الى هذا الجيتو، انما هو عملية تطويق وحصار لهذه القوات التي جسدت معنى الثورة وحملت اسم جيش التحرير الوطني الفلسطيني.. وكانت بسلاتها وصلابتها وصمودها، رغم التشتت، عنوان العطاء الفلسطيني الدافق والتضحية العظيمة في سبيل الوطن الحر المستقل.

واضافة الى ذلك الموقف من منطقة اريحا ومن الاصرار على الاشراف الكامل على الممرات، بحيث تنتفي روح السلطة الوطنية والحرية عن قطاع غزة ومنطقة اريحا، وبحيث تهدر الكرامة الوطنية تحت شعار الامن الاسرائيلي، فقد اصرر الاسرائيليون على اقتطاع مساحات من الاراضي الفلسطينية المحيطة بالمستوطنات في قطاع غزة وذلك بهدف توصيلها كوحدة ترابية واحدة يسهل الحفاظ على امنها على حد ادعائاتهم. ففي الوقت الذي لا تزيد المساحة التي تضمها المستوطنات عن عشرة كيلومترات يريدون اقتطاع مساحة ٤٦ كم ٢.. وهم بذلك يستولون على اراضي لم تكن مصادرة قبل الاتفاق على اعلان المبادئ، ناهيك على ان الاقرار بهذا المبدأ التصفي اذا ما طبق على الضفة الغربية فان القرى والمدن الفلسطينية ستصبح مجرد ثقوب في الجسد الفلسطيني الممزق..

لقد رفضت اللجنة التنفيذية والوفد المفاوضات هذه العروض الاسرائيلية المخالفة لنصوص الاتفاق رغم ما فيها من اجحاف، ولروح التي لم يحاول الصهاينة الاقتراب منها بشكل صادق للحظة واحدة منذ التوقيع على الاتفاق..

ان مواجهة هذا الموقف الصهيوني المتمتع والمراوغ، والذي يحاول الاصطياد في مياه يظنها عكرة، سواء في الساحة الفلسطينية او العربية، تفرض علينا اطلاع العالم بأسره على حقيقة ما جرى ويجري.

واجبنا يقتضي اطلاع شعبنا بصدق واخلاص على حقيقة الموقف الصهيوني المراوغ وعدم الاغراق في نشر الاحلام والتمنيات وكأنها حقائق قادمة لا محالة من خلال اتفاق اعلان المبادئ.. ولكن يجدر التأكيد ان هذه

الاهداف الوطنية والامنيات والاحلام قادمة لا محالة عبر التمسك بكل ما يحتويه اتفاق اعلان المبادئ من ايجابيات. وبدعم ذلك بالاداء الفلسطيني العبقري الرائع على ساحة النضال بكل اشكاله.. فنحن القادرون على رص صفوف شعبنا وتجسيد وحدتنا الوطنية في مواجهة الغطرسة الصهيونية وعدوان المستوطنين. ونحن القادرون على تعزيز العلاقة مع كل القوى في ساحتنا العربية بحيث نحول دون استفزاز العدو الصهيوني من جديد بنا وباخواننا في الدول العربية كل على حدة وحسب مزاجه وما يخدم مصلحته.

ان الشروط المجحفة التي فرضت علينا منذ مؤتمر مدريد اقتضت تقسيم المسار الفلسطيني الى مرحلتين.. الاولى انتقالية تمتد بما لا يزيد عن خمس سنوات، وتكون مفاوضات المرحلة في اسرع وقت ممكن، وبما لا يزيد عن مطلع العام الثالث. ان هذا يعني ان المسار الفلسطيني مهما اسرع في اتجاه الحل النهائي، يكون متأخرا عن المسارات العربية الاخرى في الاردن وسوريا ولبنان، حيث الحل هنالك نهائيا.. وتطبيق القرار ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥.. تطبيقا مباشرا دون ماطلة او تسويق.

ومن هنا فان الاستعجال الفلسطيني ليس خرقا للتنسيق وانما هو بحاجة الى مزيد من التنسيق والدعم من الاخوة العرب خاصة من الاردن وسوريا ولبنان. ونحن لا نرى ان التقدم على اي مسار يؤدي الى تحرير اية ارض عربية الا دعما للمسار الفلسطيني، حيث ان الالتزام بالحل النهائي هو التزام بالسلام الشامل.. والدائم والعادل. وهذا هو جوهر التنسيق الفلسطيني العربي الذي تتمسك به، ونحن ايضا نرى ونؤكد ان الامن والاستقرار والسلام في هذه المنطقة لا يمكن ان يتحقق بدون تحقيق شعبنا الفلسطيني لاهدافه وحقوقه الشرعية غير القابلة للتصرف بما فيها حق في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ان عام ١٩٩٣، عام الاجماع العالمي على الاعتراف بوجود وبحقوق الشعب الفلسطيني، عام التراجع الصهيوني عن اوامره التوسعية، يفتح الباب امام عام جديد.. عام التقدم الفلسطيني، رغم كل العقبات والصعاب، عام الانجاز الوطني واقامة السلطة الوطنية المستقلة، الخطوة الاولى على طريق الدولة الفلسطينية المستقلة طريق الحرية الشاملة والاستقلال الوطني الكامل والعدالة الانسانية الرامخة.

وانها لثورة حتى النصر



مساء الوطن مساء الحرية

على الأقل يفتح درباً واسعاً واميناً للوصول لها .

(٣)

مساء الوطن بل قل مساء الحرية، فهما تفاصيل وردة

واحدة...

صباح الوطن، في هذه اللحظة فلنعلق حزننا الثقيل

على أي جذع نرى، ولتقدم منا الصفوف، تصنع شكل

وردتها الأبهى..

فلن يخفيها لحظة الفعل، ظل لغزو كان.. ولن تمنعنا

أية أسواط على أن نمضي بالشوط الأكثر إثارة إلى منتهاه..

لمسائنا في الوطن، خطوات لا بد أن تحسب جيداً،

وأفعال لا بد أن تقيم جيداً.

ولصبح الوطن، هذا الذي أعطينا واجبنا، شروط

القدرة على الانتماء الاصيل والحضور الكبير

(٤)

من التراث:

قال عمر (رضي الله عنه) لأصحابه: دلوني على رجل

أستعمله، قالوا وما شرطك فيه؟ قال: إذا كان في القوم

وليس أميرهم كان كأنه أميرهم، وإن كان أميرهم كان كأنه رجل

منهم.

(٥)

من ينتمي إلى مثل شعب كشعبنا، له كل هذه القدرة

على الفعل والحضور، لا يجوز أن يقول: يا وحدنا..

ألف تحية إلى تلك الأيادي التي لا تزال في فعل

الانتفاضة، يتواصلون ويصنعون جوهر الحقيقة، المستمرة

والمتألقة حتى إقامة الدولة المستقلة..

ألف تحية لجرح أخضر لا يكف عن النشيد.

والمجد لروحه.. فانه اليوم في عرس الشهيد،

وفي الخطوة الأعمق لضوء وطن الحرية والاستقلال.

جمرة الروح التي أضاءت يا فتح، هي المطالبة الآن

أن تشع أكثر في كل الأجساد التي تحب الوطن.. كان

حضورك فينا أفعال رجوله وتاريخاً حياً لزمان الفدائيين

الذي اشرق في ربي الوطن والأرواح.. فاضاءت فتح مكانها

في الزوايا وحنايا القلوب، في الشعار الذي صار له طعم

النشيد في المعركة، في الصمود، في أن لا يترك عدوك

يمر والسلام، بل أن تمر أنت، وتتجاه أنت، وتحول ما

يعتقد أن مكسب إلى خسارات دامية.. وتشهد المرحلة

وتشهد الانتفاضة، وتري الحكاية التي نعرف كل

التفاصيل..

ويا فتح عيدنا عودتنا

(٢)

كيف نحول ما هو سوء إلى حسن؟

كيف نبدأ المحاولة بالممارسة، والانغماس في الفعل

الواعي؟ هما سؤال المرحلة، وهما المعيار الذي لا بد أن

نجتازه، لنوفر للتفاصيل طعم الوطن، ولتمضي الخطوة إلى

عمقها..

تلك خطوة، والدولة المستقلة معيار..

ولكل الأشياء والمواقف والممارسات أبعاد لا بد أن

نعرف معانيها، فالديمقراطية الآن ليست خياراً، إنها فعل

وجود..

والتمسك في بتفاصيل السيادة في المعبر والحد

من الأشياء الأخرى، يمثل ذلك الاندفاع في الحياة

واتصالاً بالمنهج الذي يرى الواقع فيسعى إلى تغييره، ولا

يندهش أمام الواقع السيء، بل يجتهد في تغييره إلى

الأحسن والأجمل...

ومن يدقق في تفاصيل المعركة القائمة، مسيرى موقعه

متقدماً إلى صفوف الفعل لتغيير السيء إلى حسن، وسيندفع

عملاً وحياة، إلى بناء وطن يليق ببعض أحلامنا الكبرى، أو

- الاتصالات والمراسلات -

البريد الخاص - 1080 ص ب 18 تونس - الجمهورية التونسية - فاكسميل : 884122